

العبري لـ «الرؤية»: تدخلات وزارة التنمية الاجتماعية تفتقر لقواعد قانونية واضحة

❧ غياب المعايير العادلة وراء الاستقالة الجماعية لـ «نزوى الخيري»

❧ إجراءات الجهة التنظيمية غير مدروسة وتُضعف مصادر الدخل المُستدام للفرق

الرؤية - ريم الحامدية

كشفت سعادة أحمد العربي عضو مجلس الشورى، رئيس مجلس إدارة فريق نزوى الخيري المستقل - في تصريحات خاصة له، الرؤية العامة للجمعية لمجلس إدارة الفريق جاءت بعد تراكمات وتحديات كبيرة أثّرت بشكل مباشر على كفاءة العمل الخيري في سلطنة عُمان. وقال العربي إنّ من أبرز هذه التحديات هو التدخل الإداري المتكرر من وزارة التنمية الاجتماعية في مسارات المساعدات الإنسانية والرسائل الموجهة للفريق الخيرية، والتي غالباً ما تضلّ دون معايير واضحة.

10

الاقتصاد الوطني يواصل النمو.. والناتج المحلي يسجل 39.2 مليار ريال

الترقيات والباحثون عن عمل والحماية الاجتماعية في صلب «ميزانية 2026»

- 700 ألف فرصة عمل خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة
- 614 مليون ريال مخصصات «الحماية الاجتماعية» لأكثر من 1.6 مليون مواطن
- استحداث مسار في الميزانية الإنمائية لمشروعات التحول الاقتصادي بـ400 مليون ريال سنوياً
- «الخمسية الحادية عشرة» تمثل جسراً للانتقال من التعافي إلى النمو والتوسع الاقتصادي

اقرأ في الأحد الممتاز

- 03 «جود» و«يامال».. نقلة نوعية في التطوير العقاري وانعكاس للطفرة العمرانية
- 09 15 مشروعًا استراتيجيًا لتعزيز القدرة على إدارة الحالات الطارئة خلال الأنواء المناخية
- 10 صحفيون وإعلاميون يطرحون طموحاتهم المهنية والوطنية لعام 2026

الميزانية والتطلعات الوطنية

حاتم الطائي يكتب:



الميزانية والتطلعات الوطنية

الإمائية ومشروعات التحول الاقتصادي التي تدعم تعظيم العائد الاقتصادي للمحافظات والقطاعات الاقتصادية المستهدفة، بإجمالي مخصصات سنوية تصل إلى ٤٠٠ مليون ريال، ولا شك أنَّ هذا المسار سيؤيِّد ثماره الاقتصادية والتنموية. وهنا نؤكد على أهمية تنفيذ أفكار غير تقليدية، تُسهم في إحداث التحولات الاقتصادية المنشودة، وتدعم مسارات النمو.

ويبقى القول... إنَّ الميزانية العامة للدولة لسنة ٢٠٢٦ وبدء تنفيذ خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، تحمل بُشريات سارة لنا جميعًا، وعلى الجهات المعنية أن تحرص على تطبيق الخطة بصورة تتكامل مع تطلعات المواطن، وتدعم النمو الاقتصادي، وبصفة خاصة نمو القطاع الخاص، مع تعزيز كفاءة منظومة الحماية الاجتماعية؛ بما يضمن تحقيق المستهدفات الوطنية وترسيخ الاستقرار والرخاء الاقتصادي في عُلمنا الحبيبة.

في بعض القطاعات؛ الأمر الذي يؤثر على تنافسية هذه القطاعات.

مثل هذه الأوضاع، تتطلب مضاعفة جهود التنمية الاقتصادية، وفق نهج اللامركزية الذي يدعو له صاحب الجلالة- أيداه الله- في كثير من المناسبات، وهذا النهج قادر فعلياً على إحداث تطور لافت في منظومة الاقتصاد الوطني؛ حيث أسهمت المخصصات المالية للحكافات في دفع التنمية المحلية، وقد بلغ إجمالي المبالغ المعتمدة لتنمية المحافظات بنهاية ٢٠٢٥، نحو ٩٨٣ مليون ريال، وتأمل زيادة المخصصات خلال خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، وتعزيز صلاحيات المحافظين، لا سيما فيما يتعلق بزيادة جذب الاستثمار الأجنبي وتقييد المشاريع النوعية التي تعود بالنفع على المواطن. لقد كشفت الميزانية العامة للدولة لسنة ٢٠٢٦ وإعلان ملامح من خطة التنمية الخمسية القادمة عشرة، عن طموحات وأعداء لتعزيز النمو الاقتصادي، منها استحداث مسار في الميزانية

بل بالتركيز على القطاعات غير النفطية، وهنا مرتبط بالفرس؛ إذ إنَّ تسريع وتيرة التنوع الاقتصادي من شأنه أن يساعدنا في تحقيق مُستهدفات الوطنية، سواء فيما يتعلق بمعدلات النمو، أو توفير الوظائف للشباب، أو إنعاش القطاع الخاص.

وهذه قضية تتطلب مزيدًا من تسليط الضوء عليها، فرغم ما يتحقق من تطورات إيجابية حازت على إشادات المؤسسات الدولية، لا سيما فيما يتعلق باستعادة مستوى الجدارة الائتمانية، إلا أنَّ انعكاسات هذا التَّقدم على أداء القطاع الخاص وتطورات الأسواق المحلية، دون المأمول؛ فالقطاع الخاص ما يزال يُعاني من حالة ضعف عام، وعدم قدرة على التوسع، لعوامل عدة من بينها ارتفاع تكلفة التمويل وغياب المحفزات، واستمرار بعض التقهقيدات الإدارية، أضف إلى ذلك استمرار ضعف القوة الشرائية في المجتمع، نتيجة جمود الرواتب وتباطؤ وتيرة نمو دخل الأفراد، علاوة على تشعُّع السوق المحلية

سامية كريمة، فقد نجحت الوزارات المعنية بالمالية والاقتصاد والتجارة والاستثمارات، في تنفيذ سياسات مالية واقتصادية متوازنة، افطمت على معدلات نمو مناسبة، مع خطط ترشيد حكيمه، تجلّت في تنفيذ برنامج التوازن المالي، والذي حقق نجاحات في صعيد خفض الدين العام من أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلي إلى نحو ٢٦,٣٦ مليار، كما استطاعت هذه السياسات المالية، حقيقةً، أن تكبح العجز المالي، بعدما وصل إلى أرقام مليارية في سنوات قليلة مضت، ليلبغ في ميزانية العام الجاري ٥٣٠ مليون ريال.

مثل هذه التطورات أسهمت في تعزيز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ بالأسعار الثابتة ٣٩,٢ مليار ريال بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة مع ٣٤,٥ مليار ريال عُمني بنهاية عام ٢٠٢١، وهي السنة الأولى في الخطة الخمسية العاشرة، عبر بنسبة نمو ١٤٪ خلال تلك الخطة. وهذا النمو يتحقق من فراغ، ولا اعتماداً على أسعار النفط وحسب؛

وطنا بالازدهار والنماء. والملاحظ أننا منذ انطلاق مسيرة النهضة المتجددة، وبدء تنفيذ رؤيتنا التنموية الطموحة «عُمان ٢٠٤٠»، يُواصل اقتصادنا التغلب على التحديات، وهي في حقيقة الأمر تحديات صعبة تسببت في مشكلات اقتصادية لدول أخرى لم تستطع أن تتكيف مع الضغوط التي فرضتها الأوضاع العالمية والإقليمية منذ ٢٠٢٠. مثل الجائحة الصحية والتراجع الشديد في أسعار النفط واضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد علاوة على اضطرابات الملاحة البحرية، وغني عن الذكر التوترات والصراعات العسكرية والحروب، وليس آخرها حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والعدوان على قطر وإيران ولبنان، وتأجج الصراع في اليمن، وغيرها من المتغيرات الإقليمية التي تؤثر بالنسب على مسارات النمو الاقتصادي. لكن وبفضل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- وما يُسديه من توجيهات

في مستهل كل عام، يتربع المجتمع علان تفاصيل الميزانية العامة للدولة، استشراباً ما سياتي به من خير وازدهار لوطننا الحبيب، وأملأ في أن تتحقق في العام الجديد التطلعات الوطنية الطموحة، في مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة على حياة المواطن.

وما يضاعف الأمل به العام، أن ميزانية ٢٠٢٦ تتزامن مع الانطلاقة الثانية في رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، من خلال بدء تنفيذ خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، والتي تحمل في طياتها العديد من المشروعات الواعدة في شتى المجالات، وبصفة خاصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وقد عكست الأرقام التي أعلن عنها مدى الإنجازات المحققة، سواء فيما يتعلق بميزانية ٢٠٢٥، أو في تقديرات ميزانية ٢٠٢٦، من حيث الإنفاق العام والإيرادات والعجز المالي وحجم الدين العام، وغيرها من أرقام ومؤشرات تبرزه العام، على حجم الجهود المبذولة من أجل أن ننعيم



24775777 | www.dhofarislamic.com

*طبق الشروط والأحكام

استكشف آفاقاً أرحب
مع تمويل السفر بنسبة أرباح تبدأ من

3.49%



ظفار الإسلامي
DHO FAR ISLAMIC



ترجمة للتوجيهات السامية ووفق رؤية استراتيجية تستشرف المستقبل

مدير عام التخطيط والتطوير: «مركز الذكاء الاصطناعي» بشرطة عُمان السلطانية يسهم في رفع كفاءة العمل الشرطي والأمني

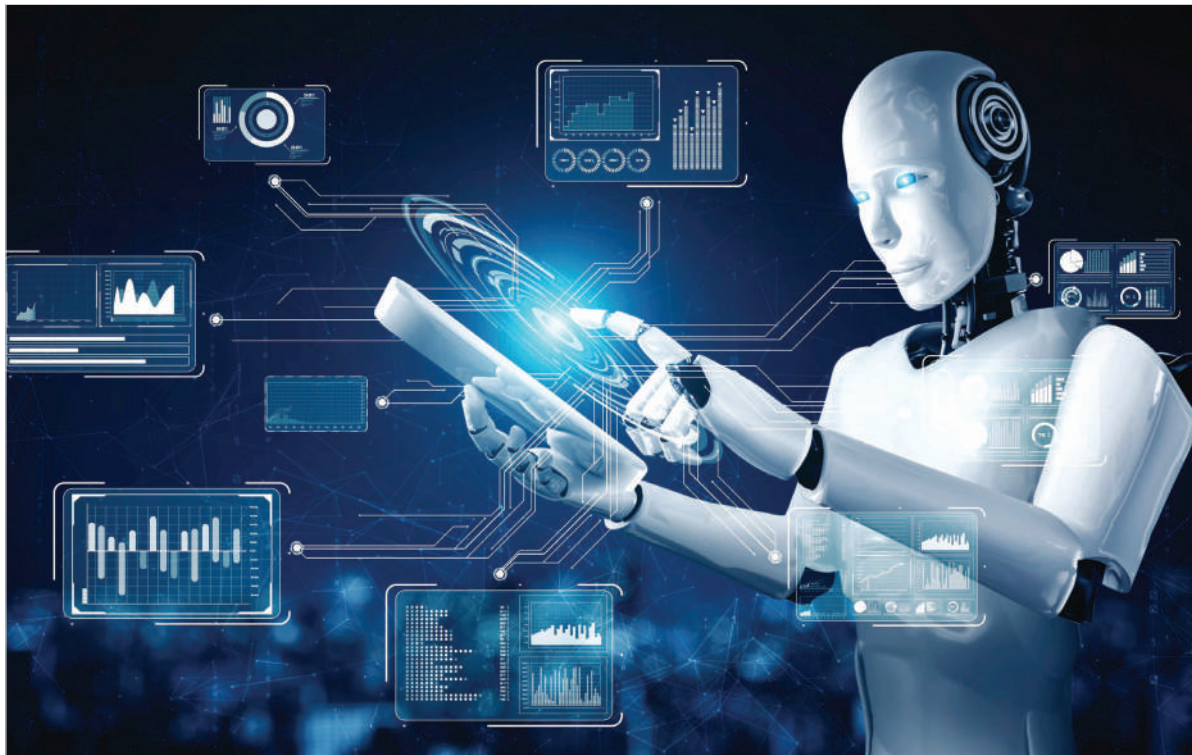
◀ إنشاء المركز يساعد على تحسين الإنتاجية والكفاءة
◀ استراتيجيات وخط للاستفادة من الذكاء الاصطناعي

خطوات متواصلة لتعزيز مسيرة التحول الرقمي
دمج حلول الذكاء الاصطناعي وحوكمة استخداماته

عُمان السلطانية من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات واستنتاج التوقعات المستقبلية الأمر الذي يساعد في سرعة ودقة اتخاذ القرار، ودعم النهج الاستباقي عند التعامل مع أي موقف أو حدث. وأضاف أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ستحدث نقلة نوعية في جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين والمقيمين، من خلال تحسين تجربة المستخدمين وتسريع إجراءات الاستفادة من الخدمات والتحول تدريجياً من الخدمات الإلكترونية التقليدية إلى الخدمات الاستباقية مما يتيح التنبؤ بخدمات المستفيدين قبل طلبها بشكل فعلي.

أكد العقيد مدير عام التخطيط والتطوير، حرص شرطة عُمان السلطانية على حماية البيانات من خلال تطبيق أعلى معايير الحوكمة والخصوصية ومتابعة الالتزام بالسياسات المنظمة لاستخدام البيانات عبر مركز الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل ومركز الأمن الإلكتروني.

وشدد الحراسي على أن المركز يعمل على بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة والعالمية بهدف تبادل المعرفة وتبني المبادرات البحثية وتعزيز القدرات الشرطية في مجالات الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل.



جديدة يخضع لتقييم أمني وعملي دقيق، مع التركيز في الوقت الحالي على تقنيات معالجة البيانات الضخمة وأتمتة المهام التحليلية.

وفي جانب توظيف هذه التقنيات في العمل الشرطي، قال العقيد مدير عام التخطيط والتطوير إن مركز الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل يستهدف تعزيز قدرات استفادة شرطة

استخدامات الذكاء الاصطناعي ووضع الأطر الأخلاقية والقانونية المنظمة له. وأكد أن المركز يعمل كجزء رئيسي من المنظومة التقنية لشرطة عُمان السلطانية من خلال تمكين جميع التشكيلات لتبني حلول الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل، بما يرسخ ريادة شرطة عُمان السلطانية في هذا المجال، وأوضح أن اعتماد أي تقنية

أن المركز يهدف إلى وضع الاستراتيجيات واستشراف التوجهات المستقبلية في مجال الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تشخيص الفجوات والمخاطر في الوضع الراهن، وبناء نماذج تشغيلية تضمن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع الأنظمة الأمنية القائمة بعد تقييم شامل لجوانبها الفنية والعملية والأمنية، ويهدف المركز أيضاً إلى حوكمة



العقيد هلال الحراسي

الحراسي- في حوار صحفي- إن القيادة العامة لشرطة عُمان السلطانية تولي جلّ اهتمامها لتبني أحدث التوجهات التقنية العالمية في كافة المجالات؛ حيث يُعد الذكاء الاصطناعي إحدى الركائز الأساسية للتوجهات التقنية المستقبلية التي تسعى إلى تعزيز الابتكار وزيادة الكفاءة والإنتاجية.

وأشار مدير عام التخطيط والتطوير إلى أن المركز سيعزز من مسيرة التحول الرقمي بشرطة عُمان السلطانية، وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل، بالإضافة إلى متابعة تنفيذها.

وبين العقيد هلال بن محمد الحراسي

مسقط- مشعل الصبيحي

أكد العقيد هلال بن محمد الحراسي مدير عام التخطيط والتطوير بشرطة عُمان السلطانية أن إنشاء مركز الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل جاء تجسيدا للتوجهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى- حفظه الله ورعاه- الذي أكد على ضرورة الاهتمام بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الانتاجية والكفاءة لمجموعة واسعة من القطاعات، وتنفيذ مختلف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوطينها والإسراع في إعداد التشريعات التي ستجعل هذه التقنيات أحد الممكنات والمحفزات الرئيسية لهذا القطاع.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العام في مجالات التقنية والابتكار، تضي شرطة عُمان السلطانية بخطى راسخة نحو تبني أحدث المنظومات الرقمية التي تعزز كفاءة العمل الشرطي وترتقي بجودة الخدمات الأمنية. وبأني مركز الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل كأحد أبرز هذه المبادرات الرائدة؛ إذ يجسد رؤية استراتيجية تستشرف المستقبل تستفيد من قدرات الذكاء الاصطناعي في تحليل وتطوير البيانات وتقديم حلول مبتكرة تعزز الأمن والخدمة العامة. وقال

بتكلفة 75 مليون ريال.. افتتاح مستشفى السوق المركزي الأربعة المقبل

مربعاً، بمساحة بناء ٤٧٠٢٠,٦٨ متر مربع. ويتكون المستشفى الذي يضم ٢٦٠ سريراً من مبنى رئيس للخدمات العلاجية ومبانٍ مساندة ومرافق عامة.

ويُشَد المشروع حرص حكومة سلطنة عُمان ممثلة بوزارة الصحة على توفير خدمات صحية نوعية متاحة للجميع؛ بما يسهم في تعزيز جودة الحياة وصحة المجتمع، ويعكس في الوقت نفسه التزام الوزارة المستمر بتطوير منظومة الرعاية الصحية على مستوى جميع محافظات سلطنة عُمان.



الصحة الأولية والثانوية للمواطنين والمقيمين. ويقع الصرح الجديد على مساحة أرض تبلغ ٢٧٨٣٤٧ مترًا

المشاريع الصحية في ولاية السوق؛ إذ يعد المؤسسة الصحية الرئيسة المعنية بتقديم خدمات الرعاية

السوق- الرؤية

تحتفل وزارة الصحة، الأربعة المقبل، بافتتاح مشروع مستشفى السوق المركزي في محافظة شمال الباطنة بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من ٧٥ مليون ريال عُمان.

ويُعد مشروع مستشفى السوق- الذي أنشئ وفق أحدث المعايير الدولية المتبعة في إنشاء المستشفيات- إضافة نوعية وكمية إلى الخدمات الصحية بالمحافظة، وتزداد أهميته لأنه يقع على الطريق الرئيس لمحافظة شمال الباطنة، وهو أهم

ضمن جهود إشراك المجتمع في معالجة التحديات انطلاق أولى مراحل «صناع الأفكار» لتعزيز الفكر الابتكاري والمواطنة



مسقط- العُمانية

الثانية من البرنامج، التي تبدأ من الأول إلى ٥ فبراير المقبل، معسكراً تدريبياً وحلقات عمل مكثفة للمشاركة، تتناول محاور أساسية تشمل صياغة المشكلة، وتطوير الحلول، وبناء نموذج العمل، وأساسيات تطوير النموذج الأولي للمشروع، وصولاً إلى المرحلة الثالثة التي ستقام ضمن فعاليات ملتقى «معاً نتقدم» في نسخته الرابعة المقررة إقامتها يومي ٨ و٩ فبراير المقبل؛ حيث ستنظم المنافسات النهائية للمشروعات المتأهلة، ثم تتوج الفائزين بالمراكز الأولى في مسارات البرنامج المذكورة، إلى جانب تكريم المشاركين، وستُختتم مراحل البرنامج بالمرحلة الرابعة التي تشمل تبني الأفكار المتميزة لفترة تمتد إلى تسعة أشهر بما يُتيح تطويرها وتحويلها إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية وأثر وطني مستدام. يُشار إلى أن برنامج «صناع الأفكار- هامات» يأتي ضمن رؤية استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تعزيز منظومة ريادة الأعمال والابتكار في سلطنة عُمان، ودعم التنوع الاقتصادي، والإسهام في تحقيق رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

انطلقت أولى مراحل النسخة الثالثة لبرنامج «صناع الأفكار - هامات»، الذي تُنظمه الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالشراكة مع جهاز الاستثمار العُماني، ويهدف إلى تعزيز التفكير الابتكاري والمواطنة، وتمكين الشباب المبدعين ورعايتهم، وتبني الأفكار التطويرية لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب إشراك المجتمع في عملية معالجة التحديات. ويشمل البرنامج رحلة متكاملة تتضمن مرحلتها الأولى جولاً تعريفية حول البرنامج في جميع محافظات سلطنة عُمان وتستمر حتى تاريخ ٢٧ يناير الجاري، وسيتم طرح عدد من التحديات التي يسعى البرنامج لمعالجتها عبر مشروعات وأفكار المشاركين، وتركز على ٣ مسارات تتمثل في تحديات الشركات، وتحديات المحافظات، والبحث العلمي والابتكار، وسيتمثل هذه المرحلة عدد من حلقات العمل المتخصصة لدعم المشاركين وتطوير أفكارهم بمشاركة خبراء من الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني. وتتضمن المرحلة

نمو حركة الطيران بنهاية نوفمبر مع تسجيل 11.9 مليون مسافر عبر مطار مسقط الدولي

بنسبة ١٠ بالمائة ليليلج مليوناً و٥٧٤ ألفاً و٢٩٦ مسافراً بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥، مقارنةً بـ ٤٣١ ألفاً و٧٥٦ مسافراً خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، وارتفع إجمالي عدد الرحلات بنسبة ٥,٩ بالمائة ليليلج ١٠ آلاف و٣٣٧ رحلة مقارنةً بـ ٩ آلاف و٦٦٧ رحلة.

وأظهرت البيانات أن الزحلات الدولية عبر مطار صلالة بلغت ٤ آلاف و٤٨٩ رحلة منخفضة بنسبة ٢,٦ بالمائة، كما بلغ عدد المسافرين على الرحلات الدولية ٦٢٢ ألفاً و١٩٨ مسافراً متراججاً بنسبة ٠,٧ بالمائة، في حين سجلت الزحلات الداخلية نمواً بنسبة ١٣,٦ بالمائة لتبلغ ٥ آلاف و٧٤٨ رحلة، وارتفع عدد المسافرين على الرحلات الداخلية بنسبة ١٨,٣ بالمائة ليصل إلى ٩٥٢ ألفاً و٩٨ مسافراً بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥.



فيما ارتفع عدد الزحلات الداخلية بنسبة ٦,٧ بالمائة ليليلج ٨ آلاف و٨٣٦ رحلة، ليليلج عدد المسافرين على متنها نحو مليون و٢٢٠ ألفاً و٤٦٠ مسافراً بنسبة ارتفاع قدرها ١٢,٥ بالمائة.

وارتفع عدد المسافرين في مطار صلالة

ألفاً و٢٩٦ رحلة مقارنةً بـ ٨٧ ألفاً و٩١١ رحلة. وبينت البيانات أن عدد الرحلات الدولية عبر مطار مسقط الدولي بلغ ٧٥ ألفاً و٤٦٠ رحلة منخفضاً بنسبة ٥,٢ بالمائة، على متنها ١٠ ملايين و٧١٨ ألفاً و٨٩٨ مسافراً مرتفعاً بنسبة ٠,٧ بالمائة،

مسقط- العُمانية

ارتفعت حركة الطيران بسلطنة عُمان بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥، لتسجل زيادة في أعداد المسافرين عبر مطاري مسقط الدولي وصلالة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، في حين سجل إجمالي عدد الرحلات تراججاً طفيفاً.

وأوضحت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن عدد المسافرين عبر مطار مسقط الدولي ارتفع بنسبة ١,٨ بالمائة ليليلج ١١ مليوناً و٩٣٩ ألفاً و٤٥٨ مسافراً بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥، مقارنةً بـ ١١ مليوناً و٧٣١ ألفاً و٤٣٠ مسافراً خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، بينما تراجع إجمالي عدد الرحلات (الدولية والداخلية) بنسبة ٤,١ بالمائة ليصل إلى ٨٤

نماذج لمشاريع تُعلي من جودة الحياة وتدعم أهداف التنويع الاقتصادي

مختصون ورجال أعمال: «جود» و«يامال» نقلة نوعية في التطوير العقاري وانعكاس للطفرة العمرانية في عُمان



أجمع عددٌ من المختصين ورجال الأعمال على أن مشروع «جود» و«يامال» يشكلان خطوة نوعية في مسار التطوير العمراني المتكامل بسلطنة عُمان، لما يحملانه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياحية تتجاوز مفهوم البناء التقليدي إلى صناعة مجتمعات حديثة تُعلي من جودة الحياة، وتدعم أهداف التنويع الاقتصادي. وأكدوا -في تصريحات لـ«الرؤية»- أن المشروعين ينسجمان مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية ورؤية «عُمان ٢٠٤٠»، من حيث التخطيط الحضري المستدام، وتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية، واستقطاب رؤوس الأموال، إلى جانب ما يُتوقع أن يحققه من أثر مباشر وغير مباشر في تنشيط قطاعات العقار، والخدمات السياحية، والإنشاءات وسلاسل التوريد، وخلق فرص عمل مستدامة، وتعظيم القيمة المحلية المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

الرؤية - سارة العبرية

وقال هشام طلعت مصلحت مصطفى الرئيس التنفيذي لمجموعة طلعت مصطفى، إن إطلاق مشروع «يامال» الساحلي و«جود» في مدينة السلطان هيثم، يمثل محطة استراتيجية جديدة في مسيرة مجموعة طلعت مصطفى، وتجسيداً لروية المجموعة في تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة لا تقتصر على البناء، بل تمتد إلى صناعة جودة حياة مستدامة، وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي طويل المدى، مضيفاً: «استثمارنا في سلطنة عُمان يأتي انطلاقاً من ثقتنا العميقة بالبيئة الاستثمارية المستقرة، والرؤية الطموحة التي تنتهجها السلطنة في التخطيط الحضري، وهما تحمله مدينة السلطان هيثم من نموذج حضري متقدم يعكس تطلعات الأجيال القادمة، ويضع الإنسان وجودة حياته في صميم التنمية».

وأضاف مصطفى: «نحن في مجموعة طلعت مصطفى نلتزم بتطبيق أعلى المعايير العالمية في التطوير العقاري، مُستندين إلى خبرة تمتد لنحو ٥٥ عامًا، وتجارب ناجحة أثرت في حياة أكثر من ١,٥ مليون نسمة في مدن متكاملة قمنا بتطويرها في المنطقتين، وسنواصل ما خلال هذه المشاريع الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة إقليمية رائدة للاستثمار والتطوير العمراني الحديث، ولقد سعينا إلى أن يكون طموح المجموعة له دور فاعل كشريك تنموي طويل المدى في تطوير المدن والمشاريع المتكاملة التي تواكب النمو المتسارع الذي تشهده السلطنة، مستفيدة من خبراتها المتراكمة في مجالات التطوير العقاري والساحلي؛ حيث تمتلك المجموعة أكبر محافظة فنادق في جمهورية مصر العربية».

ودعا رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى جميع المستثمرين من مختلف أنحاء العالم إلى التوجه نحو سلطنة عُمان، التي تمتلك مقومات استثنائية تجعلها وجهة واعدة للاستثمار، ليس فقط في القطاع العقاري، وإنما أيضاً في القطاع السياحي الذي يشهد نمواً متصاعداً، مدعوماً بما تتمتع به السلطنة من تنوع طبيعي واستقرار وبنية تشريعية وتنظيمية جاذبة للاستثمار طويل الأجل.

مسار التنمية العمرانية

من جانبه، يقول المستشار جمال بن ناصر الهادي مستشار وزير الإسكان والتخطيط العمراني للتسويق والاتصال الاستراتيجي، إن قيمة استثمار مشروع جود و«يامال» بلغت ١,٧ مليار ريال عُمان، ويعكسان دخلاً استراتيجياً في مسار التنمية العمرانية، كما أن المشروعين يبدشان مرحلة تطوير منسجمة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية وأهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، لافتاً إلى أن هذه الاستراتيجية تقود الإطار المؤسسي للتنمية العمرانية عبر تنظيم مواقع التطوير، وتحديد أولويات النمو، وبناء قاعدة استثمارية مُستقرة وقابلة للتوسع.

وبين الهادي أن هذا الإطار مكن سلطنة عُمان من استقطاب مطورين عالميين معايير تطوير وتشغيل متقدمة، ما رفع مستوى السوق العقاري وعزز نضجه المؤسسي، كما أن مشروع جود و«يامال» يمثلان تطبيقاً عملياً لهذا التوجه من خلال تطوير وجهات حديثة للعيش تدعم القطاعات المرتبطة وتدفع النشاط الاقتصادي في محيطها، مضيفاً: «يعكس تسويق العيش في عُمان هذا التوجه عبر تحويله إلى حركة ملموسة للاستثمارات والأعمال وتدفع رؤوس الأموال، مستنداً إلى بيئة تنظيمية مستقرة وحوافز اقتصادية واضحة تجعل من السلطنة قاعدة للانطلاق نحو الأسواق الإقليمية والعالمية،



هشام طلعت مصطفى



جمال بن ناصر الهادي



كهلان بن عبدالله المحروقي



م. غسان فضل بيت بن سليم



د. خالد بن عبد الوهاب البلوشي

تنفيذ هذه المشاريع سيشكل رافعة حقيقية للاقتصاد المحلي، وأن أثرها يمتد إلى تنويع القاعدة الاقتصادية عبر دعم قطاعات واعدة، وفي مقدمتها السياحة، بما يقلل الاعتماد على القطاعات التقليدية، كما أنها تساهم في خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة للسكان المحليين، مضيفاً أنها تساهم في تعزيز البنية الأساسية للمناطق المستهدفة، من خلال تطوير الطرق والمرافق والخدمات الأساسية، ما يجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية، ويحفز استقطاب استثمارات إضافية من المستثمرين المحليين والدوليين، بما يعزز الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ولفت إلى أن انعكاس هذه المشاريع يمتد إلى تحسين مستوى المعيشة عبر تطوير خدمات التعليم والصحة، ورفع مستوى رفاحية السكان، إذ إن السوق سيشهد زيادة في المعروض العقاري؛ نتيجة طرح وحدات سكنية ومشاريع جديدة في مناطق مختلفة، متوقعاً أن تشهد الأسعار ارتفاعاً مؤقتاً في المراحل الأولى بفعل زيادة الطلب، لا سيما في المناطق القريبة من المشاريع الكبرى، كما أن المرحلة المقبلة ستسهم بتنوع المنتجات السكنية، بين شقق وفيلات بمستويات مختلفة، بما يلبي احتياجات شرائح متعددة من المجتمع».

ويرى المحروقي أن مشروع جود و«يامال» يساهمان في تعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي، كما أن مشاركة المطورين العالميين في هذه مرحلة البناء فقط؛ بل يمتد إلى فرص تشغيلية مستدامة وطويلة الأمد في مجالات إدارة المرافق، والخدمات، والضيافة، والتشغيل الفني، وإدارة المجتمعات السكنية والتجارية.

رافعة اقتصادية

القيمة المضافة

وحول القيمة المضافة لهذه المشاريع، قال



جمال الهادي: «تجلى القيمة المضافة في تحويل المشاريع الكبرى من استثمارات معزولة إلى محرك متكامل للاقتصاد المحلي، وذلك عبر توسيع حضور الشركات الوطنية في التنفيذ والتشغيل، ما يرفع معدلات التوظيف الاقتصادي ويعزز استدامة الأعمال. كما يؤدي ارتفاع الطلب على الكفاءات العُمانية إلى تنمية رأس المال البشري ونقل الخبرات، فيما تساهم الخدمات وسلاسل التوريد المرتبطة بهذه المشاريع في تعظيم الإنفاق المحلي، وزيادة الأثر الاقتصادي المتراكم داخل السوق العُمانى بدل تسربه إلى الخارج».

فيما ذكر غسان فضل: «الاستناد إلى منهجيات القيمة المحلية المضافة، وباستخدام تقدير متحفّظ يُستخدم في التحليل الاقتصادي، يمكن افتراض توليد نحو ٨ وظائف لكل مليون ريال عُمانى يتم إنفاقه محلياً، والتقدير تشير إلى أن حجم الاستثمارات في مشروع جود و«يامال» قد يدعم خلق نطاق يتراوح بين ١٢ إلى ١٥ ألف فرصة عمل مستدامة على المدى الطويل، تشمل وظائف مباشرة وغير مباشرة، متى ما تم ربط هذه المشاريع بسياسات واضحة للتوطين والتدريب وتعظيم المحتوى المحلي».

تنمية سياحية

وعلى مستوى القطاع السياحي، قال الدكتور خالد بن عبد الوهاب البلوشي أكاديمي ومتخصص في الشأن السياحي: «أفضل أن أطلق على مشروع يامال مسمى «مدينة الحُسن والجمال»؛ نظراً لموقعه الجغرافي المميز وامتداده الساحلي المفتوح على بحر عُمان بطول يقارب ١,٧٦٠ كيلومتر، وهو ما يمنحه جاذبية ساحلية فريدة تستقطب السياح، خصوصاً من محافظة مسقط، مؤكداً أن هذا الشريط البحري الطويل بما يحمله من مقومات طبيعية منح المشروع تميزاً استثنائياً، كما أن مشروع يامال يُعد أيقونة سياحية جديدة ستندمج إلى المعالم السياحية بسلطنة عُمان، لكونه مدينة سكنية سياحية متكاملة تضم مميزات لا تتوافر في معظم المدن التي أنشئت مؤخراً في السلطنة، ومن أبرز هذه المميزات فندق متوقع من فئة خمس نجوم يضم نحو ١١٣ غرفة، إلى جانب مارينا تستوعب ما لا يقل عن ١٢٢ قارباً، إضافة إلى إنشاء حوالي ١٠٣ شقق فندقية».

وأضاف أن المشروع يشمل كذلك ما يُعرف بـ«الكابائن أو الحجر الشاطئية» المطلة مباشرة على البحر، والتي تُتيح للسائح تجربة الإقامة الشاطئية مع توفر التسهيلات الفندقية، موضحاً أن عدد هذه الوحدات يصل إلى ٤١٩ وحدة، وهو رقم كبير يضع مشروع يامال في مصاف المدن السياحية المميزة، لعدم وجود مدينة أخرى في سلطنة عُمان تضم هذا الكم من التسهيلات السياحية المتنوعة».

وبين البلوشي أن مشروع «يامال» سيحتوي أيضاً على مركز تسوق عالمي يُقام على مساحة تقارب ٧٠ ألف متر مربع، ويضم عدداً من العلامات التجارية العالمية، وجوار هذا المركز ستكون هناك مدينة ألعاب مائية، إضافة إلى مركز رياضي متكامل، الأمر الذي يعزز من جاذبية المدينة ويؤهلها لاستقطاب أعداد كبيرة من السياح والمتسوقين، مشيراً إلى أن قُرب مشروع يامال من حديقة النسيم يمثل عاملاً تنافسياً مهماً، خاصة لهواة المشي

هشام طلعت مصطفى
لـ«الرؤية»: البيئة
الاستثمارية في
عُمان مستقرة وجاذبة
للمشاريع

الهادي: الإطار
المؤسسي للتنمية
العمرانية عززَ جهود
استقطاب مطورين
عالميين

غسان فضل:
المشروعان يقدمان
نموذجاً للمجتمعات
المتكاملة المستدامة

المحروقي: المشاريع
العقارية تدعم قطاعات
أخرى واعدة مثل السياحة

البلوشي: مشروع يامال
أيقونة سياحية جديدة
تنضم إلى المعالم
السياحية العمانية

وركوب الدراجات الهوائية، فضلاً عن وجود بحيرات صغيرة داخل المدينة، ما يضيف بعداً جمالياً وترفيهياً جديداً، كما سيضم «يامال» شققاً وبيوتاً سكنية مخصصة للبيع للمواطنين والمقيمين، لتكون بيئة سكنية جاذبة بفضل ما توفره من خدمات وتسهيلات متكاملة. وعن مشروع جود، أوضح البلوشي أنه حي سكني بحث، إلا أنه سيضم مركزاً ثقافياً ورياضياً كبيراً يستقطب العديد من الأنشطة والفعاليات المحلية والعالمية، ما يمنحه ميزة تنافسية مختلفة عن باقي المدن، لافتاً إلى أن المركز الثقافي، المقام على مساحة تقارب ١١ ألف متر مربع، سيساهم في تنشيط الحياة الثقافية بالمجتمع، وسيحتوي المشروع على مراكز تجارية وترفيهية مساحة تُقدّر بنحو ٣١ ألف متر مربع، إلى جانب نادٍ رياضي يمتد على مساحة تقارب ٨٠ ألف متر مربع، وأن هذا التنوع الخدمي يعزز من جاذبية المشروع، خاصة مع موقعه ضمن مشروع مدينة السلطان هيثم؛ بما يُساهم في دعم القطاع السياحي وتعزيز المكانة السياحية لسلطنة عُمان.

الخطة تشكل إطارًا عمليًا متكاملًا لاستكمال مستهدفات وأولويات الرؤية

انطلاق المرحلة التنفيذية الثانية من «عُمان 2040» مع بدء تنفيذ «الخمسية الحادية عشرة»

الرؤية - ريم الحامدية



د.محمد بن سعيد الصقري

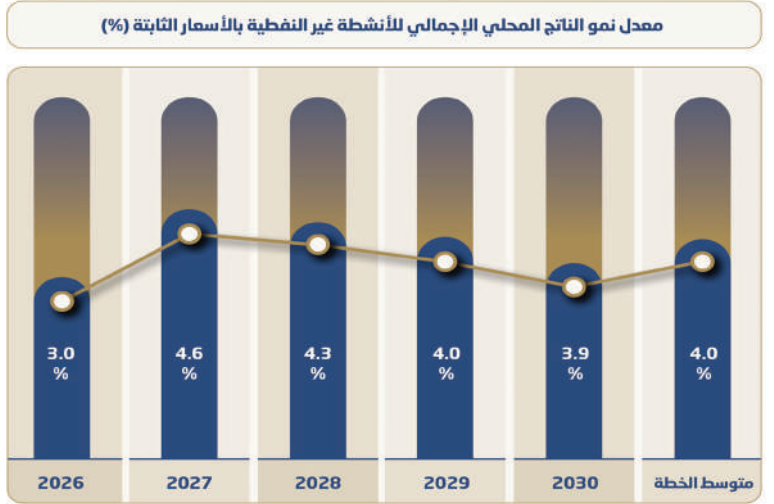
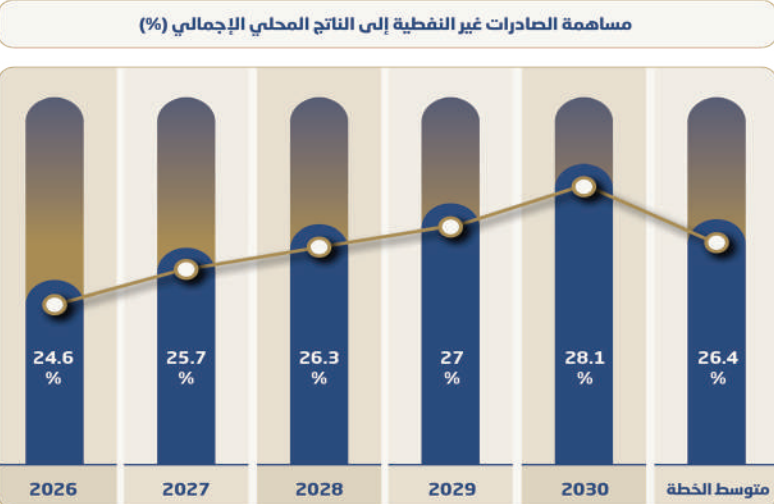
أكد معالي الدكتور سعيد الصقري وزير الاقتصاد أن خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة للفترة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠) تمثل المرحلة التنفيذية الثانية لرؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وتُشكل إطارًا عمليًا متكاملًا لاستكمال مستهدفات وأولويات الرؤية الوطنية، وتعكس التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعزز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وقال الصقري إن الخطة تفتح فرص عمل حقيقية للمواطنين، مع التركيز على القطاعات الحيوية التي تساهم مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي وتعزز النمو الاقتصادي المتوازن والتنافسية العالمية لسلطنة عُمان. وأوضح معاليه أن هذه الخطة تمثل مرحلة حاسمة لتعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي، استنادًا إلى سياسات كلية وقطاعية تقوم على الكفاءة والاستدامة والتنافسية، مع تركيز واضح على الاستدامة المالية وتنوع الاقتصاد الوطني بما يضمن المحافظة على النمو الاقتصادي واستدامته ويعزز القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية واستغلال الفرص الإقليمية والعالمية. وأشار معاليه إلى أن أهمية هذه الخطة تنبع من إعدادها في بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا بعد التعافي من آثار جائحة كورونا، وتزامنها مع منتصف عمر رؤية عُمان ٢٠٤٠، ما يمثل فرصة مهمة لمراجعة الإنجازات وتقييم النتائج وضبط المسارات وفق المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، مع الاستفادة من النجاحات لتسريع وتيرة الإنجاز في المراحل القادمة من الرؤية، كما تتزامن مع نهاية مستهدفات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ما يتيح قياس التقدم المحرز وتحديد الفجوات وتعزيز التكامل بين الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية، بما يعزز قدرة السلطنة على متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفاعلية ومرونة.

تحول تدريجي

وأوضح معاليه أن الخطة تركز على التحول التدريجي نحو اقتصاد منخفض الكربون، وتبني سياسات بيئية مستدامة تتوافق مع التوجهات العالمية للحد من آثار التغير المناخي وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، كما تستفيد من التطورات العالمية في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة؛ ما يتيح الانتقال نحو اقتصاد معرفي مبتكر يواكب التطلعات المستقبلية ويعزز أداء مختلف القطاعات ويتيح استثمار الإمكانات المحلية والبشرية في مجالات الابتكار والتقنيات المتقدمة، مؤكدًا أن الخطة تمثل جسرًا للانتقال من مرحلة التعافي إلى مرحلة النمو والتوسع الاقتصادي مدعومة برؤية واضحة وأسس تشريعية وتنظيمية متكاملة، بما يضمن استمرار السلطنة في مسار واعد نحو مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام وتحقيق مستوى عالٍ من الإنتاجية والكفاءة وتوفير فرص عمل نوعية ورفع مستوى رفاهية الأسرة العُمانية وتحسين جودة الحياة في مختلف المحافظات.

وأشار معاليه إلى أن الخطة اعتمدت على تقسيم فترة التنفيذ إلى ٣ برامج عمل، البرنامج الأول للفترة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٨، والبرنامج الثاني للفترة من ٢٠٢٩ إلى ٢٠٣٠، الذي يركّز على التقييم والتمهيد للخطة الخمسية الثانية عشرة، مع وضع مسارين رئيسيين للتخطيط؛ الأول: اقتصادي يركز على العوامل الاقتصادية الممكنة لمواجهة التحديات ودفع عجلة الاقتصاد نحو تنويع مصادر الدخل وتعزيز القدرة التصديرية وتوفير فرص العمل، فيما المسار الثاني تموي يركز على تعزيز البنية الأساسية والمتطلبات التنموية لتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية المتوازنة وتحسين دخل الأسرة بما يتماشى مع تطلعات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وتابع الصقري أن الخطة تشمل تبني البرامج والمبادرات الناجمة عن فرق العمل المشكّلة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات



الأساسية الذكية؛ ما يقلل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية ويواكب الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي، إضافة إلى تعزيز اللامركزية الاقتصادية للمحافظات وتقليل الفجوات التنموية وتحسين البنية الأساسية والخدمات؛ ما يعزز الاستقلالية الاقتصادية والتنموية.

ترسيخ الهوية الوطنية

وأكد معاليه أن الخطة تسعى لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة عبر ترسيخ الهوية الوطنية وتطوير التعليم والتدريب المهني وتمكين الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وبناء منظومة وطنية للابتكار والبحث العلمي، وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية؛ بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا من المساهمة في التنمية، إضافة إلى تعزيز الحوكمة والأداء المؤسسي عبر تطوير كفاءة المؤسسات الحكومية وتعزيز الشفافية والمساءلة وتحديث التشريعات وتوظيف التحول الرقمي لتحسين الخدمات الحكومية وتعزيز الوعي بالقوانين والحقوق وتطوير الأنظمة القضائية وتيسير الإجراءات، ورفع كفاءة سوق العمل والتشغيل

لضمان توازن سوق العمل.

وأشار معالي الوزير إلى أن القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية تشمل الصناعات التحويلية لزيادة النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتوليد فرص العمل وربطها بالاقتصاد الأخضر، وقطاع السياحة لما تزر به السلطنة من مقومات طبيعية وثقافية وتاريخية، وقطاع الاقتصاد الرقمي لتعزيز التحول الرقمي والابتكار والتنافسية، إضافة إلى القطاعات الداعمة مثل التعدين والأمن الغذائي والطاقة المتجددة والنقل واللوجستيات والتعليم والصحة.

الإطار الاقتصادي

وأوضح معالي الدكتور سعيد بن محمد الصقري، أن الإطار الاقتصادي للخطة يعتمد على سعر نفط ٦٠ دولارًا للبرميل، مع توقع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو ٤٪، ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بالأسعار الجارية نحو ٥٦٪، ونسبة الاستثمار الناتج المحلي نحو ٢٨٪، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ١١٪، ونسبة الاستثمار الخاص نحو ٢١٪، ومعدل نمو الأنشطة غير النفطية نحو ٤٪، ومعدل تضخم لا يتجاوز ٢٪ خلال فترة الخطة، أما الإطار المالي فيعكس الالتزام بالاستدامة المالية، مع توقع إيرادات عامة نحو ١١,٥٥٦ مليون ريال عُمان، وإنفاق عام نحو ١٢,٢٢٢ مليون ريال عُمان، وعجز مقدر بنحو ٦٦٦ مليون ريال عُمان، وتعزيز مساهمة الإيرادات غير النفطية لتصل نحو ٣٧,٤٪، وتخصيص ٤٠٠ مليون ريال سنويًا لدعم مشاريع التحول الاقتصادي، ومخصصات منظومة الحماية الاجتماعية نحو ٦٦٨ مليون ريال، والمصروفات الإجمالية نحو ٩٠٠ مليون ريال سنويًا، مع مواصلة دعم المشاريع ذات الأولوية والخدمات الأساسية.

وأشار معالي الوزير إلى أن البرامج الاستراتيجية للخطة تشمل ١٩٠ برنامجًا استراتيجيًا موزعة على أولويات رؤية عُمان ٢٠٤٠، تغطي التعليم والبحث العلمي، والصحة، والمواطنة والهوية الوطنية والثقافة، والرفاه والحماية الاجتماعية، والقيادة والإدارة الاقتصادية، والتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، وسوق العمل والتشغيل، والقطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، وتنمية المحافظات والمدن المستدامة، والبيئة والموارد الطبيعية، والتشريع والقضاء والرقابة، وحوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع، لضمان تحقيق أهداف الرؤية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

700 ألف فرصة عمل منها 301 ألف فرصة مباشرة للمُغنيين في القطاعين العام والخاص

«الخمسية الحادية عشرة» تفتح فرص عمل حقيقية للمواطنين مع التركيز على القطاعات الحيوية

نبدأ مرحلة حاسمة لتعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي وفق سياسات كلية وقطاعية

الكفاءة والاستدامة والتنافسية.. ركائز اقتصادية لتحقيق النمو المنشود

فرصة لمراجعة الإنجازات وتقييم النتائج وضبط المسارات وفق المستجدات

نواصل الانتقال نحو اقتصاد معرفي مبتكر يواكب التطلعات المستقبلية

«الخمسية الحادية عشرة» تمثل جسراً للانتقال من التعافي إلى النمو والتوسع الاقتصادي

ننتهج مسار تكاملي مختلط لتنفيذ البرامج الاستراتيجية ومبادرات فرق العمل

281 عضواً في 14 فريقاً يمثلون 100 جهة شاركوا في صياغة المستهدفات الاستراتيجية

زيادة التركيز على الصناعات التحويلية والسياحة والاقتصاد الرقمي

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير بيئة الأعمال ضمن أهداف الخطة

تعزيز التنمية الاجتماعية المُستدامة عبر ترسيخ الهوية الوطنية وتطوير التعليم

إجراءات لرفع كفاءة سوق العمل والتشغيل عبر استيعاب الباحثين عن عمل

190 برنامجًا استراتيجيًا خلال 5 سنوات موزعة على أولويات «عُمان 2040»

ماذا عسى أن يحمل لنا
2026؟
د. محمد بن عوض المشيخي

منتخبنا الوطني
وكيروش
حمود بن علي الحائمي

راشيل.. إنهم الصغار
سعيدة بنت أحمد البرعمية

التفاصيل الصغيرة
أساس العلاقات الكبيرة
سلطان بن ناصر القاسمي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: <https://alroya.om/category/3>

ميزانية الطموح

رغم التقلبات والأزمات التي اجتاحت العالم في السنوات الأخيرة، إلا أن القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - وتوجيهاته السامية السديدة، مكنتنا من العبور من عنق الزجاجة، والتغلب على التحديات الاقتصادية، وتحقيق إنجازات وطنية ملموسة، سنبنى عليها في الخطة الخمسية الحادية عشرة لتحقيق أهدافنا

وغيرها الكثير من المحاور التي تقودنا إلى تحقيق مستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠». ولكي تتحقق هذه الأهداف، فإنه يقع على عاتق الجميع مسؤولية القيام بدوره وواجباته، بل والإبداع في هذا الدور كل حسب تخصصه، وتقديم الأفكار التي من شأنها الارتقاء بجودة الخدمات وجودة الحياة بشكل عام، إلى جانب تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص

لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القيادات العمالية الطموحة. إن أبناء عُمان يتطلعون دائماً إلى المستقبل المشرق، ويعملون بجهد واجتهاد لخدمة الوطن والحفاظ على مكتسباته والدفاع عن أرضه، ونأمل جميعاً أن تحمل السنوات المقبلة كل الخير لهذا الوطن المعطاء، وأن ننعيم الله عليه بالأمن والاستقرار.

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

تحول عيناها ما يملكه إلى عادي

نمير بن سالم آل سعيد

ولا يقتصر ذلك على الجوانب المادية المكتسبة؛ بل يمتد إلى علاقاته الاجتماعية والأُسرية وصحته ومظهره وتعاملاته اليومية وغيرها من الأمور الحياتية. وأي نقص أو خلل هنا أو هناك يتصدر جلياً لديه عن دونه من مكتملات لِيُوَفِّقه ويُشِغِل تفكيره.

هكذا ديدن الأغلبية من الناس وإِهما هناك أيضاً من يتوقف عن الاندفاع ملء نواقص حياته ليس لأَنه في قناعة واكتفاء، وإِهما لأنَّه مدركٌ لعجزه عن إكمال نواقصه، راضحاً لتدابير الحياة خاضعاً لمشئِة القدر ومستسلماً، يضي في دروب الحياة حيثما تأخذه لا يولي على شيء. يُروى أن ملكاً تعجب من سعادة خادمه الدائمة رغم بساطة عيشته وتواضعها، بينما هو الملك المحاط بالنعم والسُلطة من كل صوب، ومع ذلك لا يعرف للسعادة طعمًا، تُثقل فكرهم همومُ السلطة والتزاماتها، لا يهدأ ولا يستكين. فسأل الملك مستشاره: لماذا يبدو هذا

الرجل دائم الانشراح مُشرق الوجه يغمره الرضا والتفاؤل؟ فأجاب المستشار: هذا الإنسان البسيط لا أعباء تُثقل كاهله، ولا أحداث تُثقل نفسه، ولديه ماأكله ومشربه وملبسه ومسكنه وحياته هادئة مستقرة، ولذا تراه سعيداً مُبتسماً، ثم قال المستشار: دعنا نُجرِّب عليه نظرية التسعة والتسعين ناقص واحد، ثم نرى كيف ستكون حالته؟

امنع الخادم كِيساً من النقود فيه تسعة وتسعين ديناراً وأخبره أنَّ في الكيس ١٠٠ دينار! أخذ الخادم العطية وعاد إلى بيته مُبشِّراً أهله بالنقود المائة التي حصل عليها، وحين فتح الكيس وجد ديناراً واحداً ناقصاً؛ فبحث عنه في البيت وفي الشارع لعله سقط منه في مكان ما! لكن لم يجده فتحوّلت فرحته إلى ضيق وحزن على فقد الدينار.

وفي اليوم التالي جاء إلى القصر وقد غابث

عنه الابتسامة واعتراه الهمُّ من قُفد الدينار، مُتناسياً التسعة والتسعين ديناراً التي حصل عليها.

هكذا يكون الإنسان في أغلب الأحوال، لا يُبصر إلّا ما ينقصه، وليس ما يملكه من نعم. يملك التسعة وتسعين، لكن عيناها مُعلقة على ذلك الواحد المفقود.

ولكن وعينا غالباً لا يفكر فيها.. يزهدها ويغفل عن أهميتها أحياناً كثيرة. وهنا الفرح لا يكون بما يملكه من نعم؛ بل بإدراك قيمتها العالية بعد امتلاكها لا بعد فقدها.

والحكمة في أن نتعلم التوقف قليلاً للنظر إلى التسعة والتسعين بامتنان، بروح شاكرة مُقدِّرة مُطمئنة؛ فيجلب علينا رضا دائم لا يحدونا، حتى لا تضيع أعمارنا- عاماً بعد عام- في همٍّ وعناءٍ وقلبي بحثاً عن ذلك الواحد المفقود الذي لن نُجده أبداً.

تتضح فائدته وآثاره العديدة في هذا العام وصاعداً.

فرص عديدة سوف يتم قطعها هذا العام وما بعده، وأهمها: بناء شركات اقتصادية وتجارية عديدة خاصة أن المحيط الإقليمي لعُمان هائئ نسبياً، رغم الأجواء الجيوسياسية المضطربة، أضف إلى ذلك التطوير المستمر لمنظومة الضرائب، والذي ينضج من عام لعام لأخر.

أما بالنسبة للتحديات الاقتصادية فهي جوهريّة؛ وأهمها عدم استشعار جزء من فئات المجتمع بأهمية البرامج الوطنية والمبادرات المنتهقة منها، وإحساس البعض أنها ضدهم، وأنها لا تصب في مصلحة الوطن. أما بالنسبة للتحدي الأزلّي وهو تذبدب أسعار النفط، ونزولها إلى مستويات دنيا، فإنه تحدٍ قد يُعيق الخطط التنموية الطموحة، ويُحدث صدمات اقتصادية واجتماعية مؤلمة. هذا رصد مبني على وجهة نظر شخصية، ومن الضروري إثراء الحوار البناء في استعراض المزيد من الفرص والتحديات، والأهم من ذلك تركيز المُشرِّعين ومُتخذي القرارات والتنفيذيين على تعظيم الفرص ومعالجة التحديات، وقراءة المعطيات، واستشراف المستقبل مُبكراً بعينٍ ثاقبة وشاملة وعميقة، وكل عام والجميع بخير.

الاقتصاد

محول: ٢٠٢ , ٢٠٤ , ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات

محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة

محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٤٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠١
ads@alroya.info

الاشتراكات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة

وزارة الإعلام

«مجلس التعاون»

على المحك؟!

ناصر بن جمعة الزدجالي **

في كل مرة تطرأ على السطح مشكلة تكون أطرافها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يحلو للبعض إطلاق أحكام على فاعلية المجلس، وبراهن على عدم قدرته على تجاوز الأزمة، حتى إن بعض ردّات الفعل وصلت إلى حد الإعلان عن نهاية وشيكة للمجلس!

لا شك أن المجلس الذي تأسس في عام ١٩٨١، مرّ خلال مسيرته بتحديات كثيرة، واختبارات عسيرة، لكنه في المقابل، يَبْرهن، ولو في اللحظات الحرجة، أن المجلس وُجِدَ ليبقى، وأن أعضائه على قناعة بأنه صمّام الأمان، والمظلة والإطار الأقرب، لمناقشة وإدارة الرؤى المختلفة للدول الأعضاء.

وفي الحقيقة، إن الحال لا يختلف بالنسبة للأمم المتحدة، مع أن عدد الأعضاء هناك أكبر، والتباين أشد، وبعض الأدوات كحق النقض (الفيتو) أكثر حدة. قد تكون غير فاعلة، نعم، لكنها تبقى البيت الذي يجمع، والمنبر الذي تتحاور من خلاله الخصوم.

ومع إن المأمول من دول المجلس، أن تكون سياساتها أكثر توافقاً، والمصالح والأهداف موحدة، بحكم أنها تنطلق من أرضية مشتركة، ويجمعها مقيم واحد، ولها من الروابط ووشائج القربى، ما يحتم عليها التكامل والتقارب، إلّا أن الواقع يفرض نفسه، وسلوك الدول- في أي تجمع كان- ينطلق بشكل أساسي من المصالح الوطنية، وأن تباين السياسات، واختلاف الأهداف أمر طبيعي جدّاً، وإن بعض الممارسات والسياسات للدول، قد لا تحظى بالإجماع، ويمكن أن تصل إلى حد التعارض مع دول أخرى. ومع ذلك، تبحث الدول عن وسائل ناجعة لإدارة كل ذلك.

المهم هنا، أن تُدار هذه الاختلافات بشكل عقلائي، وعبر نهج براجماتي عالٍ، وأن لا تنطلق الرؤية من نظرة أحادية، ومصالح ضيقة، أو تساهم في زعزعة الاستقرار، أو تؤثر على الأمن الوطني للدول الأعضاء، أو تؤدي إلى انزلاق الإقليم في متهاتات وصراعات غير محسوبة. في مثل هذه الظروف، لا بُد من العودة إلى المبادئ، ومراعاة الأعراف، والرجوع إلى الثوابت والمصالح العليا التي تجمع، لا التي تُفَرّق؛ فالمجلس كالأُسرة: كل لا يتجزأ، ومصالحها واحدة، وأمنها مشترك، الصغير بها يحترم الكبير، ويقدر مكانته، والكبير من جانبه يوقر الصغير، وكما إن وجود القائد، أو الأخ الأكبر مطلب، عليه في المقابل التزامات تفرضها طبيعة القدوة.

وبالنظر إلى مستجدات الشأن اليمني، وتداعيات الاستفزازات التي قام بها المجلس الانتقالي الجنوبي، والتي ترتّب عليها حالة من المواجهة المباشرة بين دول أعضاء مجلس التعاون، ظلّ البعض أنها وصلت إلى مرحلة لا نناقش هنا بالضرورة المُخطئ من المصيب، ولا الذي تسبب في وصول المنطقة إلى شفا المواجهة، وبعيداً عن حسابات الربح والخسارة، إلّا أن ما يدعو للاطمئنان- على الأقل ظاهرياً- أن موقف الأطراف تميّز بالعقلانية، واقترون الحزم بالاحترام، والحسم بالموضوعية، وأن تصرّف الأطراف نبع بالموضوعة، لا بالأهواء الفردية، وبالبهوء لا الضجيج، وبتقييم واقعي



يسعى المرء لامتلاك ما ينقصه؛ فيجتهد ويتعب ويُضْحِي، وحين يتحقق مراده تغمره فرحة عابرة مؤقتة سرعان ما تخدم وتتلأثي. ولذا ترى فرحة امتلاك الأشياء لا تبقى إلّا لدقائق أو ساعات أو أيام قليلة ثم تنسل مُغادرة كما جاءت في هدوء تاركة شعوراً محايداً باهتاً وربما شيئاً من الملل والخيبة.

وهنا تكمن مفارقة الإنسان؛ فمهما كثرت أملكه، فأول ما يملكها تحولها عيناها إلى العادي، لتنسب في يومه واقعاً مألوفاً متكرراً مملاً، فلا تعد توظف فيه شعور الفرح والانشراح والنشوة؛ ليُوجِّهه سؤال لا يهدأ: وماذا بعد؟ وهكذا يبدأ باحثاً عن شيء آخر ينقصه مفقوداً من حياته لتحقيقه، وحين يفشل في العثور عليه يتسلسل إليه الهمُّ والضيق ويُحَيِّم عليه الاستياء، ولتقل إنه ينسى التسعة وتسعين نعمة وينشغل بالنعمة الواحدة التي لم يحصل عليها، متغافلاً عن حقيقة أن «ليس كل ما يمتناه المرء يدركه».



خلفان الطوقي

أهم الفرص التي
يمكن الاستفادة
منها في هذا العام
هو مراجعة شاملة
لمنظومة الحماية
الاجتماعية

وأهم الفرص التي يمكن الاستفادة منها في هذا العام هو مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية، خاصة وأن كثيراً من

المبريات أصبحت واضحة، وتحسين وتطوير أي منظومة يضمن لها الاستدامة والقبول المجتمعي، أضف إلى ذلك أنه جهد بشري يحتاج إلى المراجعة الشاملة بين فترة وأخرى، وما كان معقدا في بداية تطبيقها، فتعديله

هذه المقالة هي دعوة لإثراء الحديث، وتبادل الأفكار ووجهات النظر في كل ما يصب في مصلحة وطننا عُمان، هي دعوة للمتفكر والمختلف معي، لأننا جميعاً هدفنا واحد، أن نجعل من عُماننا أجمل وأسمى مكانة، أضف إلى ذلك أن أحد أهداف دعوتي هو اعتراف صريح بأن ما هو مكتوب هو محصور وتعير عن وجهة نظر شخصية، وإذا تم إضافة أفكار ووجهات نظر أخرى سوف تكون أغنى وأثري وأشمل.

بعد هذه المقدمة القصيرة، وعودة إلى عنوان المقالة، علينا الاتفاق أن كل بلدان العالم لديها فرص وتحديات، وينطبق ذلك حتى على المحافظات والولايات والمدن والقرى. ومن باب الإنصاف عند ذكر الفرص، فلا بُد أن نذكر التحديات، والعكس المثل، وتبقى النفس البشرية تتحيز إلى جانب على آخر بناء على عوامل عديدة يطول الحديث عنها، ويمكن التطرق إليها في مقام آخر.

ويمكن لعُمان أن تستفيد مما قامت به خلال الأعوام السابقة بداية من عام ٢٠٢١، من نواجٍ كثيرة، فكما هو معلوم أن كثيراً من السياسات والمبادرات والتشريعات لا تؤتي ثمارها بين ليلة وضحاها، وكثير من هذه التشريعات تتشابه وتتقاطع مع بعض فئات المجتمع، ولكنها في أحيانٍ كثيرة فوائدها تأتي بعد عدة أعوام.

يمثل أداة لإعادة هيكلة ديون التاجر وليس نهاية للنشاط الاقتصادي

اقتصاديون: قانون «الإفلاس التجاري» يحمي بيئة الأعمال ويضمن استقرار السوق المحلي



الوطني من الآثار الارتدادية السلبية الناتجة عن تعثر الشركات. واستعرض رئيس الجمعية الاقتصادية العُمانية مجموعة من المزايا التي يقدمها القانون، وتنعكس مباشرة على بيئة الأعمال من خلال حماية حقوق الأطراف وإذ أن تنظيم العلاقة بين المدين والدائن بآليات واضحة تضمن العدالة للجميع، كما أن استمرار الأعمال ستشجع على إعادة الهيكلة بدلاً من التصفية الفورية، ما يمنح الشركات فرصة للعودة إلى السوق، إضافة إلى الأمان الوظيفي الذي يسهم في تقليل فقدان الوظائف المفاجئ وحماية الكوادر العاملة في المنشآت المتعثرة، كما أن تعزيز الشفافية بتوفير مظلة قانونية واضحة ستمنح المستثمر الأجنبي والمحلي «خارطة طريق» أمانة في حالات الأزمات المالية.

وبيّن الدكتور خالد بن سعيد العامري أن قانون الإفلاس التجاري يهدف لبناء ثقة مؤسسية تشجع على ضخ رؤوس الأموال، مؤكداً على أن هذه المظلة القانونية تضمن استقرار السوق وتعزز تنافسية سلطنة عُمان كوجهة استثمارية رائدة في المنطقة، قادرة على تحويل التحديات المالية إلى فرص لإعادة التنظيم والنمو مجدداً.

ويُتوقع أن يشكّل قانون الإفلاس، خلال المرحلة المقبلة، إحدى الأدوات الاستراتيجية لتنظيم السوق ودعم استدامة المؤسسات، شريطة تعزيز الوعي القانوني من خلال اقتراح إطلاق حملات إعلامية وتوعوية، وتطوير البنية القضائية والرقمية، وتنفيذ الشراكة بين الجهات الحكومية والمالية، بما يسهم في ترسيخ بيئة أعمال جاذبة ومستقرة تتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

من جانبه، أكد الدكتور خالد بن سعيد العامري رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العُمانية، أن قانون الإفلاس يمثل إحدى الركائز الأساسية لضمان استقرار الأسواق المحلية ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. وقال إن سلطنة عُمان مرت بتحديات اقتصادية كبيرة خلال السنوات الماضية، ما استوجب وجود إطار قانوني مرن وقادر على التعامل مع المتغيرات العالمية، مبيّناً أن إدارة حالات الإفلاس التجاري كانت تمثل تحدياً أمام جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إلا أن القانون جاء ليكون ممكناً استراتيجياً لفض النزاعات التجارية وإدارة التعثر المالي بكفاءة وشفافية، مما يضمن حماية الاقتصاد

الالتزام بمتطلبات القيادة الفاعلة، إلى جانب محدودية الوعي القانوني بآليات الحماية التي يوفرها قانون الإفلاس. وأوضح أنه من بين التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في سلطنة عُمان، ما يتعلق بتعثر بعض جوانب النظام المالي في أداء دوره، بما في ذلك تأخر سداد المستحقات وتوفير السيولة اللازمة لإدارة المشروعات، الأمر الذي يسهم في اتساع فجوة المنافسة، لا سيما في ظل وجود شركات أجنبية مدعومة بإمكانات مالية ولوجستية كبيرة، ما يؤثر في قدرة الشركات المحلية على المنافسة ويحد من حصتها السوقية، إضافة إلى ضعف الثقافة الريادية لدى بعض رواد الأعمال.

وذكر مدير دائرة الرقابة على المنشآت التجارية أن قانون الإفلاس يتيح عدة مسارات لمعالجة حالات التعثر المالي، تبدأ بطلب إعادة الهيكلة، مروراً بالصلح الوافي من الإفلاس عبر التقدم بطلب إلى المحاكم المختصة، وصولاً إلى إشهار الإفلاس في حال تعذر التوصل إلى تسوية، حيث يتم حصر وتقدير ممتلكات المدين وتصفية الأموال لسداد الديون وفق الأولويات المعتمدة، بما يحقق التوازن بين استمرارية الشركات وحفظ حقوق الدائنين.



محمد بن سالم الهاشمي



د.خالد بن سعيد العامري

القانون يعكس التزام عُمان بمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص

الهاشمي: قانون الإفلاس يتيح عدة مسارات لمعالجة حالات التعثر المالي

العامري: القانون يُدير التعثر المالي بكفاءة وشفافية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن دراسات السوق تبين ضعف التخطيط المالي، وسوء إدارة التدفقات النقدية، وغياب الحوكمة الإدارية، وارتفاع نسب الاقتراض، تُعد من العوامل الرئيسة في تعثر العديد من المشروعات، فضلاً عن ضعف الرقابة الداخلية وغياب المحاسبة، وعدم

من الدخول بالتصفية، إلى جانب تنظيم إجراءات الإفلاس لتعزيز الشفافية وحماية حقوق الدائنين والمدينين، والإسهام في تطوير بيئة الأعمال وإمكانية رجوع الشركة إلى نشاطها الاعتيادي. وأكد محمد بن سالم الهاشمي مدير دائرة الرقابة على المنشآت التجارية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن قانون الإفلاس يُعد أحد المرتكزات الرئيسة لتنظيم بيئة الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين، لما يؤديه من دور محوري في حماية السوق وضمان استقراره، بما يتماشى مع التوجهات الاقتصادية لسلطنة عُمان ومُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الرامية إلى بناء اقتصاد تنافسي قائم على العدالة والشفافية.

وقال إن القانون أسهم في إحداث نقلة نوعية في بيئة الأعمال من خلال إعادة تعريف مفهوم الإفلاس ما بعد أداة إعادة الهيكلة لديون التاجر، وليس نهاية للنشاط الاقتصادي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تعزيز ثقة المستثمرين، وتحسين العدالة التنافسية، وضمان أولوية الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها مستحقات الموظفين والالتزامات السيادية. وأوضح أنه من أبرز أسباب الإفلاس التجاري في السوق العُماني عدم مواكبة بعض المؤسسات للتغيرات المبكرة في أساليب التسويق، وارتفاع تكاليف التشغيل، وتراجع السيولة في السوق، إلى جانب تأثر بعض القطاعات بالأزمات الاقتصادية العالمية وتقلب أسعار الطاقة، ما ينعكس بشكل كبير على

مسقط- العُمانية

يشكل الإفلاس التجاري إحدى القضايا الأساسية في بيئة الأعمال، لما له من أثر مباشر على استقرار السوق وثقة المستثمرين، خاصة مع تطلع سلطنة عُمان إلى تكريس تنافسية السوق في ظل بيئة عادلة ومناخ استثماري تنافسي وفق رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وأصدرت سلطنة عُمان في عام ٢٠١٩ قانون الإفلاس بموجب المرسوم السلطاني رقم ٥٣ / ٢٠١٩ الذي دخل حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٢٠، ويعد خطوة مهمة في تعزيز بيئة الأعمال في سلطنة عُمان وتوفير حماية قانونية للأطراف المعنية ويهدف إلى تنظيم إجراءات الإفلاس التجاري بشكل شفاف وإعطاء الفرص للشركات المفلسة أو المتعثرة لإعادة الهيكلة بدلاً من التصفية وحماية حقوق الأطراف المعنية (المدين) وفق أحكام الصلح الوافي من الإفلاس وتطوير وتحفيز بيئة الأعمال من خلال تقليل الوصم المرتبط بالإفلاس التجاري. ويتيح القانون إجراءات من شأنها حماية الأطراف المعنية في حالة الوقوع في الإفلاس؛ إذ ينبغي على من تعرض للإفلاس اتخاذ إجراءات تديرية قانونية ومالية، من شأنها حصر الضرر ومنعه، تبدأ بطلب إعادة الهيكلة وهي فرصة للإنقاذ والصلح الوافي من الإفلاس وإشهار الإفلاس وهي إجراءات تنتفي معها كل الوسائل والحلول.

ويساعد القانون على تعزيز العدالة التنافسية خاصة عند توزيع الأصول عند الإفلاس، وضمان أولوية الحقوق الأساسية مثل مستحقات الموظفين والضرائب أيضاً، وهذه إجراءات مهمة في أفق تطوير المنظومة ككل، كما مكنت أدوات مثل: «التسوية القضائية» و«إعادة الهيكلة»، من إنقاذ شركات ذات جدوى اقتصادية.

وعلى المدى الطويل، يسهم القانون في تحسين تصنيف سلطنة عُمان في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ويعكس التزامها بمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، ما يعزز جاذبية سلطنة عُمان كوجهة استثمارية في المنطقة. وأتاح قانون الإفلاس للشركات المتعثرة فرصاً حقيقية لإعادة الهيكلة بدلاً

المجلس الأعلى للقضاء
محكمة الاستئناف بمسقط
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة أن المستأنف/ إبراهيم بن حمود حمد العامري قد أقامت الاستئناف العمالي رقم (2023/7104/1748) ضد/ شركة عزوة للتكنولوجيا والخدمات العامة يطلب فيها توجيه اليمين الحاسمة للمفوض بالتوقيع بالشركة المستأنف، ضدها سعيد بن مهنا بن سعيد الفزاري بالصيغة الآتية:

(أقسم بالله العظيم المنتقم الجبار بأن الشركة المستأنف ضدها لا يوجد بينها وبين المستأنف لمة علاقة عمل وإن ذمها غير مشغولة له بثمة مبالغ وإن كنت دانها في يميني فاليئنقم الله مني بعذاب الدنيا وخزي الآخرة).

وقد تعذر إعلان المستأنف ضدها لآداء اليمين الحاسمة (شركة عزوة للتكنولوجيا والخدمات العامة) بالطرق العادية، ويعتبر هذا النشر إعلاناً لها لآداء اليمين الحاسمة، وُعدت جلسة 2026/01/04 الساعة التاسعة صباحاً بمقر المحكمة الكائن (بالخور، مجمع المحاكم بحي الوزارات) موعداً للجلسة طبقاً للمادة (١١) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2002/29م وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

فاطمة بنت علي بن مصبح الشامسي

سند ملكية أرضها التجارية رقم: 437

الكائنة في ولاية السبينة

بالمربيع: السبينة

والبالغ مساحتها: 1769 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة المؤشر السريع للتجارة والمقاولات والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1144082) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تضامنية) إلى شركة (الشخص الواحد) وفقاً للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته. وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

محمود بن محمد بن عبدالله بن محمد البلوشي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 1188

الكائنة في ولاية حصار

بالمربيع: القشبة 01

والبالغ مساحتها: 1032.08 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تعديل الشكل القانوني

استناداً لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة/ حسن المهري وشريكه الشاملة للتجارة والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت الرقم 1303972 أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (شركة تضامنية) إلى (شركة الشخص الواحد).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

ماجد بن يوسف بن مسعود الحبسي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 251

الكائنة في ولاية المضبيبي

بالمربيع: البروضه/9

والبالغ مساحتها: 600 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تخفيض رأس المال

وفقاً لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة أمواج شاطئ الجنوب المتميزة (ش.ش.و) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1499826) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من 100,000 إلى 20,000 ريال عماني.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخه.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٧٣٢٢ في الفئة ٣٠ من أجل السلع / الخدمات، خبز بدون خميرة، بسكويت، بسكويت من الشعير المجتبت الملت، حلويات بالتمنغ، حلويات سكرية، كعك الوهل، خبز بان، كعك، حلويات فطائر محلاة بانتيك، خماثر للمجين، أقراص سكرية حلويات، صجينة كعك، خميرة، خبز، فطائر، سندويشات، معجنات، بيتزا، تورتات كيك بالقوكة، معجنات مقمطة، بسكويت رقيق هش، عجين، خبز بالشوكولاتة.

باسم : وميض السماء
الجنسية : عمانية
العنوان : رب، ٤٢٣ ص.ب، ٢٣، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/٢٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦٧٩٣ في الفئة ١٤ من أجل السلع / الخدمات، سبائك تشكيل من معادن نفيسة، مجوهرات من الكهرمان الأصفر، تماثيل مجوهرات، فضة مغزولة أسلاك فضية، خيوط فضية مجوهرات، أساور مجوهرات، حلي صغيرة للمجوهرات، دبابيس للزينة مجوهرات، قلائد مجوهرات، قطع نقدية، ماس، خيوط من معادن نفيسة مجوهرات..

باسم : شركة المعادن الثمينة والمجوهرات
الجنسية : عمانية
العنوان : رب، ١١١ ص.ب، ١١١، القرم، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٤/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٦٥٥ في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات، النقل الجوي، ترتيب خدمات نقل الركاب الآخرين عبر تطبيق عبر الإنترنت، تأجير الطائرات.

باسم : قمة السماء للطيران
الجنسية : عمانية
العنوان : رب، ١١١ ص.ب، ١١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/٢٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢١١٤ في الفئة ١٦ من أجل السلع / الخدمات، ورق صحن، مناديل من الورق لازالة مستحضرات التجميل، مناديل من الورق للموائد، مناديل من الورق، مناديل للوجه من الورق، ورق ماص من الورق أو البلاستيك تعبئة المواد الغذائية، ورق تقطيع طاوولات الفخوصات الطبية، أغشية ورقية لصواني عيادات طب الأسنان، مماسح صغيرة ورقية للتنظيف.

باسم : الريادة العالمية
الجنسية : عمانية
العنوان : رب، ١١١ ص.ب، ٢٧٧٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٨٩٣ في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات، خدمات التسلية (ألعاب أجهزة المحاكاة).

باسم : رحلة النجوم للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : رب، ١١١ ص.ب، ١٢١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٣٩٩ في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات، خدمات المقاهي والمطاعم.

باسم : سالم التوبي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : رب، ١١١ ص.ب، ١٢١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٥٠٢٤ في الفئة ٣٢ من أجل السلع / الخدمات، مياه معدنية مشروبات، مياه الشرب العبأة).

باسم : شركة مياه الواحة
الجنسية : عمانية
العنوان : رب، ١٢٤ ص.ب، ٨٧، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٤/٢٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٢٢٦ في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات، خدمات المقاهي (مقهى متنقل).

باسم : ظبي العاصمة المميزة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب، ٣٧٢ رب، ٣١١، محافظة شمال الباطنة، ولاية حصار، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٢٤



الرؤية- ناصر العبري

أسهمت في رفع كفاءة التنبؤات الجوية وتحسين دقة التحذيرات المبكرة

مدير «الأرصاد الجوية» لـ«الرؤية»: 15 مشروعًا استراتيجيًا لتعزيز القدرة على إدارة الحالات الطارئة خلال الأنواء المناخية

هذا التطوير يشمل جوانب متعددة منها تعزيز المركز الوطني للإنذار المبكر من المخاطر المتعددة بأفضل الأدوات والوسائل العالمية الحديثة سواء في جانب البرمجيات المتطورة التي تعتمد على أنظمة الذكاء الاصطناعي أو التقنيات الحديثة في مجال الرصد والتنبؤ بالطقس، لتتجه سلطنة عمان مع هذا التطوير نحو بناء منظومة الإنذار المبكر والأرصاد الجوية لتكون أكثر دقة وكفاءة، ولتلبى احتياجات أفراد المجتمع وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص والحكومي والعسكري، وقادرة على مواجهة تحديات المناخ وتقلبات الطقس المفاجئة، ودعم تأثيرات الظواهر الجوية.

ولفت الخضوري إلى أنَّ التطوير المستمر للبنية الأساسية لأنظمة وأجهزة الرصد الجوي والإنذار المبكر تأتي ضمن خطة عمل استراتيجية جرى وضعها في بداية عام ٢٠٢٣ عبر برنامج مزن الاستراتيجي والذي تم إطلاقه في ذلك العام، ليكون خارطة طريق لتطوير منظومة الأرصاد الجوية والإنذار المبكر من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٦، إذ إنه من خلال هذا البرنامج تم تنفيذ أكثر من ١٥ مشروعاً استراتيجياً

أسهموا في رفع مستوى الدقة في رصد وتوقع الظواهر الجوية وتقلبات الطقس الحادة وإصدار الإنذارات المبكرة، حيث تم تعزيز شبكة محطات الرصد السطحية والأوتوماتيكية، وتحديث رادارات الطقس، وتطوير أنظمة النماذج العددية وقاعدة البيانات الرئيسية، وإنشاء الموقع الإلكتروني الجديد والتطبيق الذكي، إلى جانب إنشاء نظام حاسب آلي فائق القوة يضم أكثر من ١٥٠٠ وحدة مجهزة بأحدث البرمجيات، كما نفذت هيئة الطيران المدني عدداً من المشاريع المتقدمة في مجال المراقبة الجوية والإنذار المبكر، من بينها نظام تحليل الأمطار للحظي، ومحطات بحرية لقياس الأمواج والتيارات، ورفع قدرة الأنظمة على تتبع الأعاصير المدارية في بحر العرب.

وبيّن أن هيئة الطيران المدني عززت دورها في مجال التعاون الدولي من خلال تقديم قطاع الأرصاد الجوية في سلطنة عمان، وارتباطها بعلاقات وثيقة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، كما أنها تشارك بانتظام في برامجها التدريبية والبحثية، موضحاً: «نقلد مؤخراً مدير عام الأرصاد الجوية منصب رفيع في

يؤكد عبدالله بن راشد الخضوري مدير عام الأرصاد الجوية بهيئة الطيران المدني، أن الهيئة حققت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال الأرصاد الجوية من خلال تطوير المركز الوطني للإنذار المبكر من المخاطر المتعددة بعدة مشاريع رئيسية، انعكست بوضوح في ارتفاع كفاءة التنبؤات الجوية، وتحسّن دقة التحذيرات المبكرة وتسهيل وتبسيط المعلومات المرسلة للمجتمع وأصحاب المصلحة، وتعزيز قدرة الدولة على إدارة الحالات الطارئة المرتبطة بالأنواء المناخية والحالات الجوية الشديدة، وكذلك ضمان أمن وسلامة عمليات الملاحة الجوية وقطاع الطيران في كافة مطارات سلطنة عمان.

ويضيف -في تصريحات لـ«الرؤية»- أن التطور المتسارع لمنظومة الإنذار المبكر والأرصاد الجوية في سلطنة عُمان ركيزة أساسية في الأمن الوطني وجوانب التنمية الشاملة المستدامة؛ حيث تتضافر جهود هيئة الطيران المدني في تطوير وتنفيذ مشاريع الرصد والإنذار المبكر وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، مشيراً إلى أنَّ

3000 مشارك في «مسير نزوى السياحي»



مسقط- الرؤية

والليمون والموز وقصب السكر وغيرها من المحاصيل الزراعية، قبل التوجه إلى منطقة الغنتق وفلجها المعروف، والتي تُعدّ واحدة خضراء تتميز بتنوعها الزراعي من نخيل ومحاصيل فاكهة وحمضيات ومحاصيل موسمية. كما مرّ المسير بمنطقة خراسين وما تضمه من مساجد أثرية وتطور تاريخي، قبل الدخول إلى حارة العقر من جهة صباح الشجبي، إحدى أقدم الحارات الأثرية في نزوى، والتي يعود تاريخها إلى أكثر من أربعة آلاف عام، وتضم عدداً من المساجد التاريخية، من أبرزها مسجد الشواذنة الذي يعود بناؤه إلى السنة الثامنة للهجرة، إلى جانب مسجد الفرض ومسجد مزارعة.

وعبر المشاركون سور العقر الأثري، أحد أبرز الأسوار التاريخية في سلطنة عُمان، والذي يتميز بتصميمه الهندسي الفريد، وأطلعوا على الأجزاء التي جرى ترميمها وتحويلها إلى وجهة سياحية نشطة، قبل الوصول إلى موقع الختام في إحدى ساحات حارة العقر.

وتخللت الفعالية عدداً من محطات الاستراحة في مواقع مختارة، من بينها وادي كلبوه، حيث استمتع المشاركون بالجلوس تحت أشجار الغاف والسدر، مع تقديم القهوة والفواكه والمياه، إلى جانب تقديم شروح تعريفية بالمواقع والحارات التي مر بها المسير، بما يعزز الوعي بالتراث الثقافي والتاريخي للولاية. ويهدف مسير نزوى السياحي إلى التعريف بالمواقع السياحية والتراثية، وتشجيع ممارسة رياضة المشي، وتعزيز التواصل الاجتماعي بين المشاركين، إضافة إلى غرس قيم المحافظة على البيئة وصون المواقع التاريخية.

انطلق، صباح السبت، مسير نزوى السياحي الثاني بمشاركة أكثر من ٣٠٠٠ شخص من مختلف الأعمار والفئات، في فعالية هدفت إلى إبراز المقومات التراثية والسياحية التي تزخر بها ولاية نزوى. وأقيمت الفعالية تحت رعاية معالي سعيد بن محمد الصقري وزير الاقتصاد الوطني، وبالشراكة بين غرفة تجارة وصناعة عُمان فرع محافظة الداخلية، وقطاع المغامرات بفريق الصمود للمغامرات التابع لنادي نزوى، وبدعم من عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

وجاب المسير عدداً من الحارات والمواقع الأثرية، وبساتين النخيل، والأفلاج التاريخية، ما أتاح للمشاركين اكتشاف أبرز معالم ولاية نزوى، من بينها جامع سعال الأثري، والشواهد التاريخية، وبساتين النخيل، والوادي الأبيض، ووادي كلبوه، وأفلاج دارس والغنتق وضوت والخوي والسعالي، إضافة إلى سور العقر الأثري وميدان نزوى، وصولاً إلى قلعة نزوى.

وانطلق المسير من ساحة مواقف سوق نزوى، أحد أشهر الأسواق التراثية في سلطنة عُمان، حيث كان مجسم نزوى عاصمة الثقافة الإسلامية نقطة تجمع المشاركين، قبل الانطلاق بمحاذاة بوابات السوق المركزي باتجاه منطقة سعال، التي تضم عدداً من الشواهد التاريخية والمساجد القديمة، أبرزها جامع سعال الأثري.

وواصل المشاركون مسيرهم عبر بساتين فلج دارس، المشهورة بزراعة النخيل

ومناطق الهشاشة المرتبطة بها، إلى جانب تقديم التحليلات العلمية التي تدعم عمليات التخطيط للطوارئ، مضيفاً أنَّ الهيئة توفر للجهات المعنية مجموعة من البيانات المتقدمة، من بينها توقعات الأمطار، وخرائط المسارات المدارية، وغاذج احتمالات الفيضانات، وبيانات الأمواج للمناطق الساحلية، إلى جانب ذلك تعمل الهيئة أيضاً على توسيع شبكة محطات الرصد في مختلف محافظات سلطنة عمان مع التركيز على المناطق الساحلية والجبالية الأكثر عرضة لتقلبات الطقس، كما يجري العمل على تحديث مراكز التنبؤ الإقليمية ورفع قدرتها على معالجة وتحليل البيانات، بالإضافة إلى تطوير غاذج محلية عالية الدقة مخصصة لطبيعة البيئة العُمانية. وفي سياق دعم الاستدامة البيئية، يشير إلى إسهام الهيئة في إعداد التقارير المناخية الوطنية، وتحليل بيانات الغازات الدفينة، ورصد التغيرات المناخية وتأثيراتها على المدى الطويل، إذ تولي الهيئة اهتماماً كبيراً بتمكين الكفاءات الوطنية، عبر برامج تدريب تخصصية، وشركات أكاديمية، ومختبرات بحثية في علوم الغلاف الجوي والتنبؤ العددي.

يوفر قاعدة بيانات واسعة ومقارنات بين نماذج متعددة، مما يدعم دقة التقييم واتخاذ القرار خلال الحالات المدارية. ويتابع قائلا: «قطاع الأرصاد في سلطنة عُمان شهد تحولاً رقمياً ملحوظاً، تمثل في أتمتة عمليات الرصد، وتطوير منصات رقمية للمعلومات الجوية، واستخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة، حيث تم تطوير أنظمة إنذار مبكر آلية قادرة على تمرير التحذيرات عبر عدة قنوات، بما في ذلك الرسائل النصية، والتطبيقات الذكية، ووسائل الإعلام، وتعزيز المنصات الرقمية لتبادل البيانات اللحظية مع الجهات الحكومية، كما تتجه الهيئة إلى اعتماد الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التنبؤات وعمليات الإنذار المبكر، خاصة في مجالات تحليل السحب المدارية، والتنبؤ بالهطولات الغزيرة، ومعالجة البيانات القادمة من الرادارات والأقمار الصناعية.»

ويقول إن هيئة الطيران المدني تعمل بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة في إدراج المخاطر الجوية ضمن سجل المخاطر الوطنية، ويشمل هذا التعاون تقييم احتمالات وقوع الظواهر الجوية، ودرجة تأثيرها،

المنظمة كرئيس إقليمي آسيا للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية من عام ٢٠٢٤ إلى منتصف عام ٢٠٢٥م، ويجمع هذا الإقليم أكثر من ٣٥ دولة في آسيا، وجاء هذا المنصب ليعزز ويؤكد حضور هيئة الطيران المدني في المنظمة والعمل الدولي، كما شمل هذا التعاون إبراز دور المركز الإقليمي لتطبيقات الأقمار الاصطناعية السابع والذي تحتضنه سلطنة عمان حيث يقدم خدمات التدريب والتعليم ونقل المعرفة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرب آسيا.»

وذكر مدير عام الأرصاد الجوية بهيئة الطيران المدني أنَّ سلطنة عمان تستفيد من شبكة واسعة لتبادل البيانات مع مراكز الأرصاد في المنطقة والعالم، بما في ذلك مراكز التنبؤ الأوروبية والأمريكية والخليجية، الأمر الذي يعزز دقة التوقعات ويقلل نسبة الخطأ في تحليل الأنظمة الجوية العميقة، كما توجد شراكات بحثية وتدريبية مع عدد من المراكز المتخصصة في التنبؤ العددي، وبرامج مشتركة تُعنى بتحليل آثار تغيّر المناخ على المنطقة، مبيّناً أنَّ هذا التعاون ساهم في تعزيز جاهزية سلطنة عمان للتعامل مع الظواهر الجوية الشديدة، إذ

تداولات قياسية بـ5 مليارات ريال في بورصة مسقط خلال 2025

ورقة مالية مقابل ٣٤ ورقة مالية تراجعت أسعارها و٢١ ورقة مالية استقرت على مستوياتها السابقة، وسجل سهم الوطنية لمنتجات الألمنيوم أعلى صعود مرتفعاً بنسبة ١٧٥ بالمائة، وأغلق على ١١٠ بيسات، وارتفع سهم العنقاء للطاقة بنسبة ١٦٧ بالمائة وأغلق على ١٥٥ بيسة، وصعد سهم فولتلمب للطاقة من ٤١٥ بيسة إلى ريال و٧٠ بيسة مسجلاً صعوداً بنسبة ١٥٧ بالمائة، وارتفع سهم الدولية للاستثمارات المالية بنسبة ١٥١ بالمائة وأغلق على ٢١٤ بيسة، وارتفع سهم السوادي للطاقة من ٦٥ بيسة إلى ١٦٢ بيسة مسجلاً صعوداً بنسبة ١٤٩ بالمائة.

وجاء سهم الخدمات المالية في مقدمة الأسهم الخاسرة متراجعا بنسبة ٦٣ بالمائة وأغلق على ٥٨ بيسة، وهبط سهم بركاء للمياه والطاقة من ٣٢٢ بيسة إلى ١٧٨ بيسة مسجلاً تراجعا بنسبة ٤٤ بالمائة، وتراجع سهم عُمان كلورين بنسبة ٤٣ بالمائة وأغلق على ٢٣٣ بيسة، وهبط سهم اس ام ان باور القابضة بنسبة ٣٥ بالمائة وأغلق على ٢٢٣ بيسة، وسجل سهم مطاحن صلالة تراجعا بنسبة ٢٩ بالمائة وأغلق على ٤٠٧ بيسات.

المؤشرات القطاعية أداء إيجابياً ليرتفع مؤشر قطاع الصناعة بأكثر من ٢٥٧٥ نقطة محتملاً تداولات عام ٢٠٢٥ على ٧٨٤٦ نقطة، وارتفع مؤشر القطاع المالي ٢١٨٣ نقطة وأغلق على ٩٩٠٨ نقاط، وصعد مؤشر قطاع الخدمات إلى ٢٤٠٥ نقاط مسجلاً صعوداً بـ ٦٦٢ نقطة، وارتفع المؤشر الشرعي ١٠٠ نقطة وأغلق على ٥٢٥ نقطة.

واستقطب سهم بنك مسقط المستثمرين ليشهد تداولات بقيمة ٨٨٨,٣ مليون ريال عُماني تمثل ١٧,٦ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وحل بنك صحرار الدولي في المرتبة الثانية بـ ٧٧٥,٤ مليون ريال عُماني، وجاءت أوكيو للصناعات الأساسية ثالثاً بـ ٧٣١,٤ مليون ريال عُماني، وحلت أوكيو للاستكشاف والإنتاج في المرتبة الرابعة بـ ٦٠٤ ملايين ريال عُماني، وجاءت أوكيو لشبكات الغاز خامساً بعد أن شهدت تداولات بقيمة ٤٦٧,٥ مليون ريال عُماني تمثل ٩,٢ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وشهدت الشركات الخمس تداولات بقيمة ٣,٤ مليار ريال عُماني مستحوذة على ٦٨,٧ بالمائة من إجمالي قيمة التداول.

وشهد العام الماضي ارتفاع أسعار ٨٧

مليار و٧٤ مليون ريال عُماني، وبلغت قيمة التداول في النصف الأول من العام الماضي ٩١٧,٢ مليون ريال عُماني إلا أنها قفزت في النصف الثاني من العام إلى ٤ مليارات و١٢٥ مليون ريال عُماني مع ارتفاع مشتريات الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية وقيام مزودي السيولة بسخم مزيد من السيولة في التداولات.

وشهدت بورصة مسقط العام الماضي ارتفاعاً في إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة التي تشمل، الأسهم والسندات والصكوك والوحدات وحقوق الأفضلية إلى ٢٥,٣ مليار ورقة مالية مقابل ٦,٥ مليار ورقة مالية في عام ٢٠٢٤، وارتفع عدد الصفقات المنفذة من ٢٥٧ ألف صفقة إلى أكثر من ٦٧٢ ألف صفقة. وسجلت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة ببورصة مسقط في عام ٢٠٢٥ صعوداً بنحو ١٦ بالمائة متجاوزة ٣٢ مليار ريال عُماني مقابل نحو ٢٧,٦ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٤.

وعلى مستوى المؤشرات، سجل المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط صعوداً بنسبة ٢٨,٢ بالمائة ليغلق على ٥٨٦٦ نقطة مسجلاً ارتفاعاً بـ ١٢٩٠ نقطة، وشهدت

مسقط- العُمانية

سجلت بورصة مسقط في عام ٢٠٢٥ تداولات قياسية متجاوزة ٥ مليارات ريال عُماني مستفيدة من إقبال الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية على الشراء في الوقت الذي أعلنت فيه شركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة عدداً من التحولات الإيجابية وارتفاع الأداء المالي.

وارتفعت قيمة التداول العام الماضي إلى ٥ مليارات و٤٢ مليون ريال عُماني مقابل مليار و٢٥٧ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٤، ومليار و١٣٢ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٣، وتتجاوز التداولات التي شهدتها بورصة مسقط العام الماضي قيمة التداول التي شهدتها البورصة في الأعوام الخمسة الماضية منذ عام ٢٠٢٠، والبالغة ٤,٥ مليار ريال عُماني. واستهلت بورصة مسقط تداولات عام ٢٠٢٥ بمستويات تداول عند ٧٥,٣ مليون ريال عُماني في شهر يناير، إلا أنَّ التداولات قفزت بحلول شهر يوليو إلى ٤٦٧,٨ مليون ريال عُماني، ثم صعدت إلى ٥٢٤,٨ مليون ريال عُماني، وسجل شهر أكتوبر أفضل قيمة للتداول عند

عبد العزيز الضويحي يشعل حماس الجمهور في أمسية غنائية بـ«مهرجان صحار»



توفير مساحة ترفيهية متكاملة تلبى تطلعات مختلف فئات المجتمع. وأعرب عدد من الحضور عن سعادتهم بمشاركة الفنان عبدالعزيز الضويحي، مؤكداً أنَّ الأمسية شكلت إضافة نوعية لفعاليات المهرجان، وأسهمت في تعزيز أجواء الفرح والتواصل بين الفنان والجمهور.

غنى الضويحي مجموعة من الأغاني ومنها: (تبقى عُمان بحُب تأوينا)، (ليش ضيعت الوفا)، (يا نور العين)، (لا خط لا هاتف) (حب ناقص)،. يشار إلى أنَّ هذه المشاركة تأتي ضمن البرنامج الفني المتنوع لمهرجان صحار الرابع، ويهدف إلى تعزيز الحراك الثقافي والسباحي، إلى جانب



صحار- الرؤية

شهد مهرجان صحار الرابع، مساء الخميس، حضوراً فنياً لافتاً بمشاركة الفنان عبدالعزيز الضويحي الذي أحيا أمسية غنائية مميزة على المسرح الرئيسي بمركز صحار الترفيهي، وسط تفاعل جماهيري كبير من زوار

المهرجان ومحبيه.

وقدّم الضويحي خلال مشاركته باقة من أعماله الغنائية المعروفة، والتي لاقت استحسان الجمهور، وأسهمت في إشعال أجواء الحماس والهجة داخل موقع الفعاليات، في لوحة فنية غنائية عكست التنوع الثقافي والفني الذي يحرص المهرجان على تقديمه، حيث

العبري لـ«الرؤية»: غياب المعايير العادلة من وزارة التنمية الاجتماعية وراء الاستقالة الجماعية لـ«نزوى الخيري»

«القيود المفروضة على الفرق الخيرية تزيد من الهشاشة المالية

«إجراءات الجهة التنظيمية غير مدروسة وتُضعف مصادر الدخل المُستدام للفرق

«مجالس إدارات فرق خيرية أخرى تبحث الاستقالة الجماعية احتجاجًا على الأوضاع

«تآكل الطبقة المتوسطة الداعمة للفرق.. ومُعظم الأسر بالكاد تُغطي احتياجاتها اليومية

الرؤية- ريم الحامدية



أحمد العبري

كشف سعادة أحمد العبري عضو مجلس الشورى، رئيس مجلس إدارة فريق نزوى الخيري المستقل- في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- أن الاستقالة الجماعية لمجلس إدارة الفريق جاءت بعد تراكمات وتحديات كبيرة أثّرت بشكل مباشر على كفاءة العمل الخيري في سلطنة عُمان.

وقال العبري إن من أبرز هذه التحديات هو التدخل الإداري المتكرر من وزارة التنمية الاجتماعية في مسارات المساعدات الإنسانية والرسائل الموجهة للفرق الخيرية، والتي غالبًا ما تصدر دون معايير واضحة، مع وجود تضارب بين ما يرد من إدارات المحافظات وما يصدر عن الوحدة المختصة بالفرق الخيرية في الوزارة.

وأشار العبري إلى أن آليات تحديد المستحقين تختلف أحيانًا باختلاف المناطق الجغرافية، دون وجود إطار قانوني واضح يضمن العدالة والتوازن؛ مما خلق عبئًا إضافيًا على الفرق ووضعه في مواجهة مباشرة مع المجتمع.

وقال: «دور الفرق الخيرية التنفيذي يُفترض أن يكون محكومًا بإطار قانوني مُنصف، يُوازن بين حقوق المتبرّع والمستفيد، ويُعرّف الفريق من يستحق الدعم وما هي إمكانياته المادية، خاصة مع تفاوت الموارد المالية بين المحافظات واختلاف قوة الفرق نفسها». وأضاف أن الفريق طالب بتوحيد معايير الاستحقاق والمساعدات على مستوى

السلطنة، بعيدًا عن الفريدة والمناطقية والاجتهاد الشخصي، مع ضرورة تقليص التدخلات الإدارية المباشرة في العمل التنفيذي والاكتفاء بالدور الرقابي والتنظيمي، فضلًا عن إيجاد بدائل تقنية قبل تقليص أو إلغاء الصناديق والحصّات الخيرية، مؤكّدًا أن هذا التقليص غير مدروس وأضعف مصادر الدخل المستدام للفرق.

وكشف العبري أن فرقًا أخرى عدة تبحث الاستقالة الجماعية من مجالس الإدارات، نظرًا لاستمرار التحديات واحتجاجًا عليها، والظروف غير المواتية التي تتسبب في تراجع استدامة العمل الخيري، معربًا عن أمله في معالجة مثل هذه التحديات عبر الحوار البناء والنقاشات المفتوحة مع وزارة التنمية الاجتماعية.

وعن الوضع المالي للفرق الخيرية، قال العبري: يُوازن بين حقوق المتبرّع والمستفيد، ويُعرّف الفريق من يستحق الدعم وما هي إمكانياته المادية، خاصة مع تفاوت الموارد المالية بين المحافظات واختلاف قوة الفرق نفسها». وأضاف أن الفريق طالب بتوحيد معايير الاستحقاق والمساعدات على مستوى

لهذه الفرق استنادًا على مؤشرات وإحصاءات لدينا عن طريق الحسابات». وأضاف أن التسيير المستمر وعدم توفير الأمان المعيشي للمُسرّحين من العمل وعدم توظيفهم إلى جانب احتياجات الأسر للمساعدات المستمرة، كل ذلك أدى إلى زيادة حالات الاستحقاق الإنسانية، وتضاعف عدد الحالات والملفات الإنسانية التي تطرق أبواب الفرق الخيرية؛ مما خلق فجوة كبيرة بين الطلب المتزايد والموارد المحدودة، وهو أمر تُدركه الجهات الرسمية وتظهر مؤشرات بوضوح في الواقع المعيشي.

وأكد العبري أن «جميع الفرق الخيرية تُعاني من محدودية الانتفاع بالسجلات التجارية الحُرّة، والاستثمار في الشركات، وسوق المال، والهياكل ماركيت، وغيرها من الأدوات الاستثمارية التي يمكن أن تشكل مصدر دخل مُستدام، فيما لا تزال تعتمد على المساعدات التقليدية الضعيفة». وقال إن هناك فرقًا خيرية تعاني كثيرًا من قلقة المواد؛ بل لا توجد في حساباتها مبالغ مساعدات مرصودة، ويعتمدون فقط على تدوير المساعدات

العينية، مشيرًا إلى أن هذه التحديات تضيق أعباءً على القائمين عليها، وأنه في الوقت الذي يُطلب فيه من الفرق الخيرية الاعتماد على ذاتها ماليًا، لا تُمنح الأدوات الكافية لتحقيق ذلك؛ مما يُضعف الاستدامة ويزيد من الهشاشة المالية.

وحول مدى تأثير الاستقالة على أنشطة الفريق، قال العبري: «نؤمن أن مبدأ التغيير في حد ذاته ليس سلبيًا؛ بل إيجابيًا، لكن التغيير ينبغي أن يكون أداة تطوير لا أداة إقصاء؛ فالفرق الناجحة التي حققت أثرًا ملموسًا وثقة مجتمعية واسعة وكبيرة، من الأولى أن تحظى بالاحتضان والدعم ورفدها بالخبرات، لا أن تُفرّغ منها بداعي التغيير».

وشدد العبري على أن أعضاء مجالس إدارات الفرق الخيرية، متطوعون يعملون بلا أجر، ومنهم موظفون حكوميون ومسؤولون سخرّوا خبراتهم وخدماتهم للمجتمع، وهو ما يتوافق مع روح العمل الأهلي الخالص. وذكر أن تباين تفسير اللوائح والقوانين بين الوزارات والجهات المعنية يتسبب في ضعف عمل الفرق الخيرية، مشيرًا إلى أنه في المقابل فإن

لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية نجحت في حوكمة أنشطة اللجان بما يدعم الاستدامة المالية فيها.

وحت العبري وزارة التنمية الاجتماعية على مراجعة اللوائح والقوانين بما يخدم مصلحة العمل الخيري في السلطنة ويساعد الفرق على أداء واجباتها تجاه المجتمع والوطن بصفة عامة.

وشدد العبري على أن العمل الخيري «ليس ساحة صراع وتشكيك في النوايا؛ بل مساحة تكامل بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني الخالصة التي ولّدت من رحم المجتمع ووقودها المتطوعون». وقال إن في كثير من دول العالم، تُقدّم الحوافز لتشجيع التطوع، وعُمان تزخر بثروة بشرية مُخلصة من المتطوعين، ونحتاج فقط إلى بيئة تنظيمية أكثر مرونة وعدلًا وإنصافًا.

يُشار إلى أن فريق نزوى الخيري تأسس في عام ٢٠١٣، وأشهر رسميًا عام ٢٠١٨، كمبادرة مجتمعية تطوعية تستقطب مختلف أفراد المجتمع، وذلك لتحقيق رسالة الفريق في بناء مجتمع متكاتف بين أفراده كافةً.

أكدوا أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي وتمكين الكفاءات العمانية

صحفيون لـ«الرؤية»: نأمل أن يكون الإعلام في 2026 أكثر قربا من قضايا المجتمع وداعما لقصص النجاح والمبادرات الشبابية

الرؤية- ناصر العبري

يؤكد عددٌ من الصحفيين والإعلاميين أن مسيرة الإعلام العماني حافلة بالإنجازات التي ساهمت في تحقيق النمو المستدام من خلال مواكبة التطورات التقنية الحديثة، وتسليط الضوء على الإنجازات الوطنية في مختلف القطاعات.

وتحدثوا -في تصريحات لـ«الرؤية»- عن آمالهم وطموحاتهم في العام الجديد ٢٠٢٦، ونظرتهم لمستقبل الإعلام العماني في ظل التحديات التي يشهدها العالم.

ويقول الإعلامي إبراهيم بن علي الشيباني إن الإعلام العماني أثبت قدرته على مواكبة التحولات الوطنية، إلا أن المرحلة المقبلة تتطلب قفزة نوعية في الأداء والمحتوى تواكب تطلعات المجتمع وتنسجم مع مستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠» لا سيما في ظل التحول الرقمي المتسارع وتغير أنماط تلقي المعلومة.

ويوضح أن طموح الإعلاميين في عام ٢٠٢٦ يتمثل في ترسيخ إعلام مهني واع يقوم على المصداقية والعمق ويتجاوز الاكتفاء بالخبر إلى التحليل والتفسير، ومنح الأولوية للمحتوى الهادف الذي يصنع الوعي ويعزز الثقة ويمحي المجتمع من التضليل والشائعات، مضيفًا: «كما نتطلع إلى إعلام رقمي متطور يستثمر أدوات التقنية الحديثة وصحافة البيانات والمنصات التفاعلية مع تمكين الكفاءات الإعلامية الشابة وفتح المجال أمام الإبداع والابتكار وتكثيف برامج التدريب والتأهيل بما يواكب المعايير المهنية العالمية».

كما يأمل الشيباني أن يكون الإعلام في المرحلة القادمة أكثر قربًا من قضايا الناس وأكثر حضورًا في إبراز قصص النجاح الوطنية وتسليط

الضوء على المبادرات المجتمعية ودعم المشاريع الريادية. ويطمح الصحفي سعد بن عبدالله الشندودي، مراسل صحفي لجريدة عمان بولاية عري، أن تقوم وسائل الإعلام بالدور المنوط بها بموجب قانون الإعلام الجديد، مع الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية لتطوير العمل الإعلامي.

ويضيف أن وسائل الإعلام تحمل على عاتقها رسالة سامية بتسليط الضوء على قضايا الشباب والمجتمع، والمساهمة في إيجاد الحلول لها عبر استضافة أصحاب الرأي والمختصين والمسؤولين. ويأمل الإعلامي محمد بن سعيد العلوي في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير صناعة المحتوى وتسريع العمل الصحفي وتعزيز دقة المعلومات وتحليل البيانات.

ويذكر: «نتمنى مواصلة تدريب الإعلاميين على التقنيات الحديثة مع الحفاظ على القيم المهنية والمصداقية، بما يعزز حضور الإعلام العماني ويواكب مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠».

ويرى الإعلامي خليفة بن محمد الشماخي مدير قناة الدار الإعلامية، أن قطاع الإعلام في سلطنة عُمان شهد تحولًا متسارعًا بفعل التطور الرقمي وانتشار



جواهر بنت حمد العبرية



فاطمة القيوضية

وسائل التواصل الاجتماعي، مما غيّر أساليب إنتاج المحتوى الإعلامي وطرق نشره، حتى أصبح الإعلام الإلكتروني مصدرا رئيسيا للمعلومات.

ويشير إلى أن مستقبل الإعلام العماني يركز على تعزيز المحتوى المحلي الذي يعكس الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، مطالبًا بتعزيز جهود دعم الكفاءات والمواهب الإعلامية العُمانية من خلال التدريب والتأهيل وتشجيع الابتكار في مجالات الصحافة الرقمية وصناعة المحتوى».

بدورها، تقول الإعلامية جواهر بنت حمد العبرية: «مع قدوم عام ٢٠٢٦ نشعر بالفخر بما تحقّق للإعلام العماني من حضور مهني فاعل، يعكس حجم المنجزات



خليفة بن محمد الشماخي



محمد بن سعيد العلوي

الوطنية التي تشهدها سلطنة عُمان في مختلف القطاعات، في ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- إذ أسهم الدعم المؤسسي والتمكين الذي يحظى به الإعلاميون في تعزيز جودة الرسالة الإعلامية، وترسيخ دور الإعلام كشريكٍ أصيلٍ في مسيرة التنمية، وواجهة تعكس الصورة المشرقة للوطن وإنجازاته».

وتبيّن الصحفية فاطمة القيوضية: «في العام الجديد تتجدد الآمال بمستقبل أكثر إشراقًا للإعلام في سلطنة عُمان، في ظل القيادة الحكيمة والرؤية السديدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله



سام البدوي



مؤمن بن افلح الهنائي

ورعاه- ونتطلع أن يشهد الإعلام العماني نقلة نوعية في توظيف التقنيات الحديثة، وتعزيز دوره الحيوي في دعم مسيرة التنمية الوطنية، وتمكين الكفاءات الشابة، وتوسيع آفاقها في مجالات الإبداع والإنتاج الإعلامي».

أما الشاعر والإعلامي سالم البدوي فيرى أن الإعلام الحكومي يمر في مرحلة تحدي في مواجهة منصات التواصل الاجتماعي، ولذلك يقع على عاتق الإعلام الحكومي مسؤوليات كثيرة تتضمن وضع خطط للترويج للمنجزات الوطنية والرد على الشائعات والتفاعل الإيجابي مع قضايا المجتمع.

ويلفت إلى أن «نتمنى أن تستعدي المؤسسات الإعلامية حضورها الفاعل بعيدا عن



سعد بن عبدالله الشندودي



نصرالله بن عبد الرضا العجمي

الشخصية والأمزجة الفريدة، فالإعلام للجميع وليس لأشخاص معينين، وعلينا أن نبحث عما يريده المجتمع وفيد الأجيال».

ويقول مؤمن بن قلم الهنائي، مراسل جريدة الوطن بولاية بهلاء: «نستقبل هذا العام ونحن أكثر وعيا بالتحديات وأكثر ثقة بقدرتنا على تحويلها إلى فرص، فسلطنة عمان تمضي بخطى ثابتة نحو مستقبل يقوم على التخطيط الرشيد والتنمية المتوازنة».

ويتابع قائلا: «نحن نتطلع لغد مشرق وتحركنا دوافع راسخة وثقة كبيرة بأن القادام أفضل فالدولة ماضية في ترسيخ مسارات التنمية وتعزيز مميزات النمو وفتح آفاق أوسع للمبادرات الوطنية والطموحات الشابة».

«الخمسية الحادية عشرة» تستفيد من الفرص المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية

الاقتصاد الوطني يتغلب على التحديات في 2025 بأداء متوازن ومشروعات تنموية وخدمية

الرؤية - سارة العبرية

لم يكن العام ٢٠٢٥ خاليًا من التحديات الاقتصادية؛ بل شهد تطورات متقلبة أثرت بالسلب على اقتصادات المنطقة والعالم، غير أن الجهات المختصة بالتنمية الاقتصادية في عُمان، لم تقف مكتوفة الأيدي، وواصلت الجهود الحثيثة من أجل الحفاظ على معدلات نمو مستقرة بالتوازي مع الخطط المرسومة مسبقًا.

وفي هذا السياق، شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٥ حتى نهاية الربع الثالث نموًا بنسبة ١,٤٧٪ إلى ٣١,٠٧ مليار ريال عُمان مقارنة بـ ٣٠,٦٢ مليار ريال خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، ويُعزى هذا التحسن إلى النمو القوي في نشاط الغاز الطبيعي الذي بلغ ٥٣,٢٣٪، إلى جانب نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة ٢,١٩٪ مدفوعًا بشكل رئيس بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة ٢,٣٩٪، وذلك نتيجة نمو نشاط الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٩,١١٪، والأنشطة الصناعية بنسبة ١,٨٠٪، ونشاط الخدمات بنسبة ٣,٧٩٪. في المقابل، ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة ٠,٣٢٪ بسبب الارتفاع الطفيف في متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام بنسبة ٠,١٠٪.

وارتفع معدل التضخم بمقدار طفيف ليبلغ ٠,٨٠٪ للفترة ما بين شهر (يناير- سبتمبر) ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٠,٥٨٪ في

ذات الفترة من عام ٢٠٢٤؛ نتيجة ارتفاع في أسعار المجموعات السلعية، وبالرغم من ارتفاع معدل التضخم إلا أنه يبقى ضمن المعدلات الآمنة.

وفيما يتعلق بأداء المالية العامة، فقد أدى انخفاض صافي إيرادات النفط والغاز إلى تراجع الإيرادات العامة بنسبة ٧,٨٠٪ حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٥.

ورفعت وكالة موديز التصنيف الائتماني لسلسلة عُمان من Ba1 في عام ٢٠٢٤ إلى Baa3 مع تعديل النظرة المستقبلية، في حين أبقت وكالة ستاندر أند بورز

التصنيف الائتماني للسلطنة في ٢٠٢٥ عند BBB- مع نظرة مستقبلية مستقرة مما يعكس قدرة الاقتصاد العُماني على الحفاظ على الاستقرار المالي والوفاء بالتزاماته.

على الجانب الآخر، شهدت الصادرات غير النفطية نموًا ملحوظًا بنسبة ١٠,٣٢٪، كما ارتفعت الواردات السلعية بنسبة ٩,٣٢٪ لتصل إلى ١٣,٣٠ مليار ريال ما أدى عن تحقيق سلطنة عُمان فائضًا في الميزان التجاري بنحو ٣,٨٩ مليار ريال عُمان. بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة



في نهاية النصف الأول من ٢٠٢٥ حوالي ٣٠,٢٨ مليار ريال محققة ارتفاعًا بنسبة ١٢,٧٩٪ ومقدار ٣,٤٣ مليار ريال مقارنة بالقيمة المسجلة في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نشاط استخراج النفط والغاز النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بنمو بلغت ٨,٩٢٪، يليه قطاع الوساطة المالية بنسبة ٤,٤٧٪. وفي صعيد الدول المستثمرة في سلطنة عُمان تصدرت المملكة المتحدة المرتبة الأولى بنسبة بلغت ٥١,٩٤٪، تلتها الولايات

المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٦,٧٤٪، ثم جاءت دولة الكويت في المرتبة الثالثة بنسبة ٤,٥٠٪.

وقُتل خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة الخطة التنفيذية الثانية لرؤية «عُمان ٢٠٤٠»؛ إذ تشكل إطارًا عمليًا لتنفيذ مُستهدفات الرؤية عبر محاورها الرئيسية، وأتت في مرحلة مُهمّة لمواجهة التحديات الراهنة والاستفادة من الفرص المتاحة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما تتميز الخطة بتركيزها على الاقتصاد الأخضر والبيئة المستدامة من خلال تبني مشاريع وبرامج تدعم التحول التدريجي إلى اقتصاد منخفض الكربون، وتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتبني سياسات بيئية مستدامة بما يتوافق مع التوجهات العالمية نحو الحد من التغير المناخي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وحددت الأهداف الاستراتيجية للخطة وفق نهج كامل يستند إلى محاور رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لتسريع وتيرة النمو وتعزيز الاستدامة في مختلف القطاعات معتمدة الإنجازات التنموية السابقة، مع التركيز على استشراف المستقبل وتحليل الاتجاهات المحلية والإقليمية والعالمية. ومن خلال أهداف الاستراتيجية، تضع عُمان أسسًا قوية لمستقبل أكبر استدامة وازدهارًا للمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي متوازن ورفاه اجتماعي مستدام،

تعزيز المحتوى المحلي عبر دعم 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة

15 مليون ريال عوائد سياحة المؤتمرات خلال 2025



يمتد ليشمل تمكين الكفاءات الوطنية الشابة، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتطوير مهارات تخصصية في صناعة المعارض والمؤتمرات، مشيرًا إلى أن العصر البشري العُماني شكّل ركيزة أساسية في تنفيذ وإدارة الفعاليات بكفاءة واحترافية. وأكد الشفيري أن المشاركة في المعارض والمبادرات الدولية المتخصصة أسهمت في توسيع شبكة الشراكات واستقطاب فعاليات جديدة، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد التركيز على فعاليات نوعية ذات قيمة مضافة أعلى، قادرة على تعظيم الأثر الاقتصادي وتعزيز حضور سلطنة عُمان على خارطة صناعة المؤتمرات والمعارض إقليميًا ودوليًا.

وشهد عام ٢٠٢٥ تنوعًا في طبيعة الفعاليات المستضافة؛ حيث شملت -إلى جانب المؤتمرات والمعارض المتخصصة- فعاليات ثقافية وفنية كبرى، وملتقيات عامة، وحفلات تخرج تجاوز عدد خريجها ٦٥ ألف خريج؛ ما عزز من البعد المجتمعي لسياحة المؤتمرات وربطها بمحطات تعليمية وثقافية ذات أثر واسع. وفي هذا الإطار، أسهمت الفعاليات الفنية في دعم الحركة السياحية؛ حيث استقطبت الحفلات الغنائية أكثر من ١١ ألف زائر من داخل سلطنة عُمان وخارجها، وحققت نسب إشغال فندقية مرتفعة في محيط مواقع الفعاليات، إلى جانب تشجيع عدد من الزوار على تمديد إقامتهم واستكشاف وجهات سياحية أخرى، ما ضاعف من الأثر الاقتصادي غير المباشر.

كما برزت المعارض الفنية والثقافية الدولية كرافد داعم للاقتصاد الإبداعي، بمشاركة أكثر من ٤٠٠ فنان من ١٦ دولة، لتشكّل هذه الفعاليات منصات للتبادل الثقافي والترويج السياحي، وتعزيز الصورة الذهنية لسلطنة عُمان كوجهة تجمع بين الأعمال والثقافة والفنون.

مسقط - الرؤية

أسهم قطاع سياحة المؤتمرات والمعارض في سلطنة عُمان خلال عام ٢٠٢٥ في تحقيق أثر اقتصادي وسياحي ملموس، بعد أن سجلت عامًا اقتصاديًا مباشرًا بنحو ١٥ مليون ريال عُمان، واستقطبت أكثر من ١,٩ مليون زائر ومشارك ومستثمر عبر استضافة ما يزيد على ٢٥٠ فعالية محلية وإقليمية ودولية، في مؤشر يعكس تنامي دور هذا القطاع كأحد محركات التنويع الاقتصادي ودعم النمو السياحي في السلطنة.

وعززت سلطنة عُمان كوجهة متخصصة لسياحة الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض، مستفيدة من بنية أساسية متكاملة، وقدرات تنظيمية احترافية، وتجارب متكاملة أسهمت في جذب مشاركين من أكثر من ٦٠ دولة حول العالم، حيث شارك أكثر من ٢٠ ألف مشارك ومستثمر دولي في ما يزيد على ١٥ فعالية إقليمية ودولية خلال عام واحد. وانعكس حراك القطاع بشكل مباشر على عدد من القطاعات الاقتصادية المساندة، من بينها الصياغة والنقل والخدمات والتجزئة، حيث أسهم الزخم المتواصل للفعاليات في رفع نسب الإشغال الفندقية، وتنشيط الحركة التجارية، وتحفيز الطلب على الخدمات المرتبطة بسلاسل الإمداد والتنظيم والتقنيات والضيافة.

وقال المهندس سعيد بن سالم الشفيري الرئيس التنفيذي لمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض إن المؤتمرات التي تحققت خلال عام ٢٠٢٥ تعكس نضج منظومة سياحة المؤتمرات في سلطنة عُمان، مؤكدًا أن القطاع أصبح يشكل رافدًا اقتصاديًا فاعلًا يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز من جاذبية سلطنة عُمان كوجهة قادرة على استضافة فعاليات عالمية بمعايير تنافسية. وأوضح أن الأثر الاقتصادي لسياحة المؤتمرات

يسهم في ضمان سوق تنافسية قائمة على العدالة والشفافية

مسؤولون: «حماية المنافسة ومنع الاحتكار» يدعم ثقة المستثمرين ويعزز كفاءة الأسواق

15 شكوى ممارسات مخلة بالمنافسة خلال النصف الأول من 2025

تنفيذ 60% من توصيات «دراسة الهايبر ماركت» لمعالجة التركز المرتفع

جاءت دراسة 7 حالات تركز اقتصادي لمنع نشوء احتكارات مؤثرة

14 تحقيقًا ضد واردات أجنبية وأكثر من 10 تحقيقات ضد صادرات عُمانية

جاءت دراسة 7 حالات تركز اقتصادي لمنع نشوء احتكارات مؤثرة

جاءت دراسة 7 حالات تركز اقتصادي لمنع نشوء احتكارات مؤثرة

جاءت دراسة 7 حالات تركز اقتصادي لمنع نشوء احتكارات مؤثرة

جاءت دراسة 7 حالات تركز اقتصادي لمنع نشوء احتكارات مؤثرة

جاءت دراسة 7 حالات تركز اقتصادي لمنع نشوء احتكارات مؤثرة



اقتصادية متقدمة، وأتمتة خدمات المركز لتسريع العمليات الرقابية والتحليلية، وإطلاق دراسات لقطاعات جديدة مثل التشييد ومواد البناء والتجارة الإلكترونية، وهي قطاعات ذات تأثير مباشر على الأسعار وفرص المنافسة، فضلًا عن تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لبناء بيئة أعمال أكثر مرونة وعدالة. وكشف الراسبي أن من أبرز الأعمال التي أنجزها المركز خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ التحقيق في شكاوى الممارسات المخلة بالمنافسة؛ حيث انتهت من التحقيق في ١٥ شكوى، بما أسهم في تعزيز الامتثال ورفع كفاءة السوق وجعله أكثر صحة واستقرارًا.

من جهته، قال خالد بن خميس المسروقي، مدير دائرة الممارسات المحظورة في مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار إن الشكاوى التي تلقاها المركز شملت شبهات تتعلق بإساءة استغلال الوضع المهيمن، والتلاعب بالأسعار، ومنع دخول منافسين جدد، لافتًا إلى أنه

في بناء اقتصاد مستدام قائم على الابتكار وجودة المنتجات والخدمات، بعيدًا عن النفوذ السوقي غير المشروع أو الممارسات المقيدة للمنافسة. وأشار أحمد الراسبي إلى أن المركز يعمل ضمن منظومة متكاملة تشمل تعزيز الامتثال في القطاعات الأكثر حساسية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كي لا تتعرض لممارسات تقيدها، ورفع مستوى الشفافية السعريّة والمعلوماتية في السوق، إلى جانب تحليل المؤشرات الاقتصادية لرصد المخاطر التي قد تُفُضي إلى احتكار أو تركز مفرط. وأضاف أن حماية المنافسة ليست مسؤولية رقابية فحسب؛ بل مشروع اقتصادي وطني يعزز الثقة في السوق، ويرفع جودة المنتجات والخدمات، ويضمن استدامة الفرص للمستثمرين.

وكشف مدير عام مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار عن حمزة من المشاريع المستقبلية التي يعمل عليها المركز، من بينها تطوير مؤشرات وطنية لقياس مستوى المنافسة وفق منهجيات

مسقط - الرؤية

أكد أحمد بن سالم الراسبي مدير عام مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار أن المركز يُشكّل أحد الأعمدة التنظيمية الرئيسة في هيكل الاقتصاد الوطني، ليس فقط لدوره الرقابي على الأسواق؛ بل لكونه عنصرًا مؤثرًا في تماسك الاقتصاد بمستوياته المختلفة.

ويعمل المركز على تنظيم سلوك المنشآت، ومنع الممارسات الاحتكارية، وضمان عدالة الأسعار، وتحسين كفاءة السوق عبر تعزيز المنافسة؛ الأمر الذي ينعكس مباشرة على تنوع خيارات المستهلكين، وحماية أصحاب الأعمال، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة العادلة في بيئة صحية ومنظمة.

ويستند المركز في أداء مهامه إلى قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٧) وتعديلاته، واللائحة التنفيذية رقم (٢٠٢١/١٨)، إلى جانب قانون مكافحة الإغراق والدعم والتدابير التعويضية والوقائية، والقانون الخليجي الموحد لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، بما يشكل إطارًا تشريعيًا متكاملًا يعزز الانضباط السوقي ويحفظ توازن المصالح الاقتصادية.

أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فيمثل دور المركز حجر الأساس في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمارات، وتحقيق الاستقرار في القطاعات الإنتاجية، ورفع الإنتاجية، وتقليل المخاطر السوقية الناجمة عن الاحتكار أو التشوهات التجارية. ومن خلال حماية بيئة الأعمال وضمان تكافؤ الفرص، يسهم المركز في دعم مسار التنويع الاقتصادي الذي تستهدفه رؤية عُمان ٢٠٤٠، وترسيخ ثقة المستثمرين في عدالة السوق وشفافيته.

وقال الراسبي إن تعزيز المنافسة لا يُعدّ مجرد إجراء رقابي؛ بل هو أداة اقتصادية فاعلة ترفع كفاءة الأسواق، وتزيد جاذبية بيئة الاستثمار، وتسهم

X أرسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

د. محمد الوردى العالم يعيش أزمة غير مسبوقه لم يشهدها منذ عقود، في ظل غياب المرجعية الدولية القوي يأكل الصغير من أكبرها والكبير يعتدي على الصغير من أكرانها وغزة إلى #فنزويلا عالم شعاره إن لم تكن ذنباً اكنته الذئاب وعلى العرب توحيد كلمتهم ونبذ خلافاتهم ورس صفوقهم لتفادي المزيد من التفتيت والاستغلال.

شاكر آل حمودة تُعد (الوعود المطلقة) أساساً قوياً لبناء الثقة فعندما نلتزم بشيء دون تحفظ نظهر تفانياً حقيقياً. إن هذه الالتزامات تعكس صدق نوايانا ورغبتنا في تحقيق الأهداف، لذا من المهم أن نتعامل مع هذه الوعود بمسؤولية وجدبة فالوفاة بها يبنى سمعة طيبة ويزرع الأمل لمن حولنا.

المختار الهنائي فنزويلا بلد يجلس على بحر من الخيرات، نفط وغاز وذهب وألماس وغيرها، ومع ذلك يعيش نحو ٨٢٪ من شعبه تحت خط الفقر، ونصف أكثر أكر دول العالم فساداً، نظام الحكم كان أول من ضحى باستقرار شعبه حين حرمة العيش الكريم، قبل أن تحول البلاد إلى ساحة صراع على الثروات. والتدخل الأجنبي اليوم ليس إنقاذاً للشعب بل لنهب خيرات.

الرؤية
www.alroya.com

الأحد ١٤ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ٤ يناير ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٦٠

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

اختطاف الرئيس الفنزويلي

أمريكا تعربد في «الفناء الخلفي» وتؤسس

لعصر جديد من الفوضى العالمية

«اختطاف مادورو نفذته قوات النخبة الخاصة الأمريكية بما في ذلك قوة «دلتا»

◀ ترامب: سنقوم بإدارة فنزويلا وسنُحكم مادورو بالعدالة الأمريكية

◀ **ناتبة مادورو تطالب بإثباتات على أنهما على قيد الحياة**

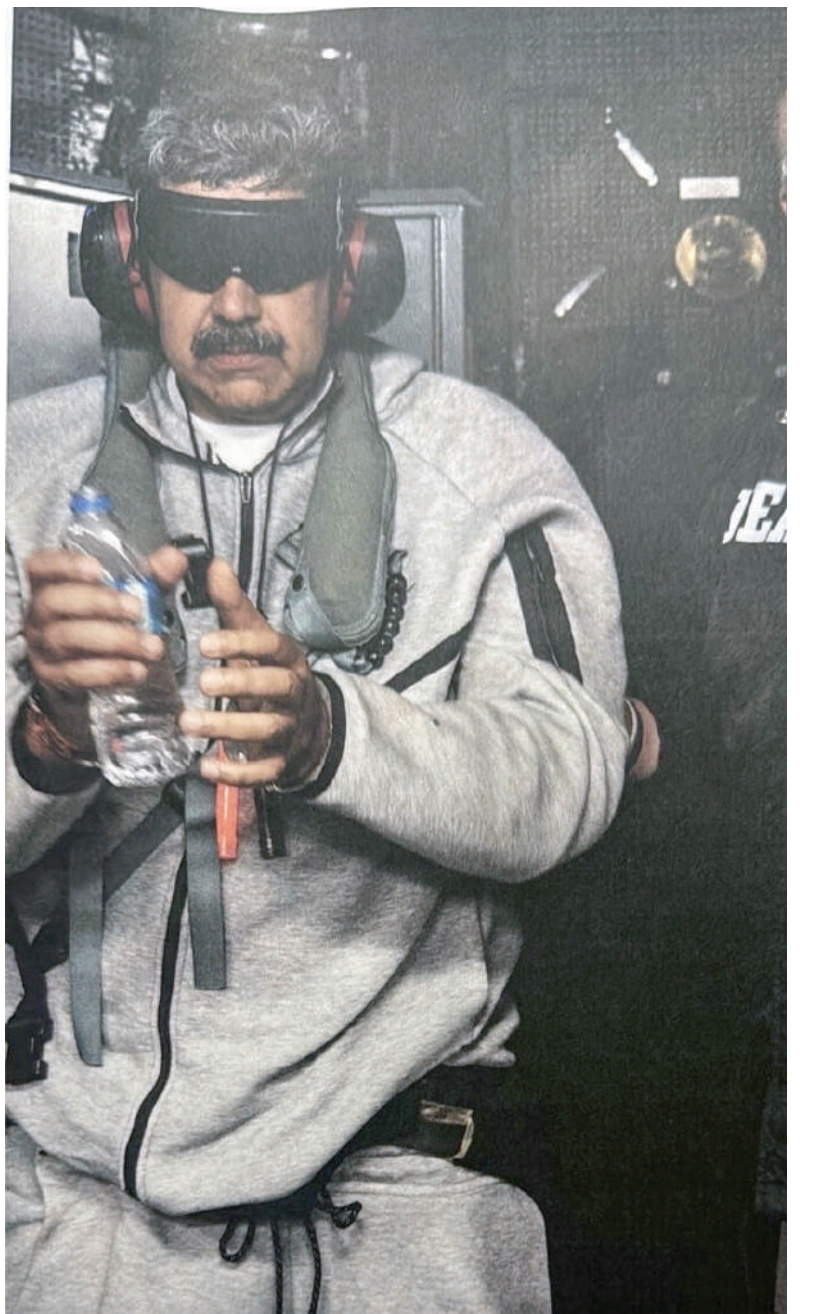
وزير دفاع فنزويلا يدعو للوحدة والمقاومة

◀ تنديد دولي بقصف العاصمة كاراكاس واختطاف مادورو وزوجته

إسبانيا تدعو للتهذبة وتعرض الاستعداد للوساطة وإيجاد حلول سلمية

«مطالبات بتدخل مجلس الأمن ووقف «العدوان الأمريكي غير القانوني»

الصين: أعمال الهيمنة التي تقوم بها واشنطن انتهاك صارخ للقانون الدولي



مادورو وزوجته ثَقُلَا بالقوة من البلاد نتيجة العدوان الأمريكي اليوم. ندعو إلى توضيح فوري للوضع». وتابعت: «مثل هذه الأفعال، إذا كانت قد حدثت بالفعل، تمثل انتهاكاً غير مقبول لسيادة دولة مستقلة، والتي يشكل احترامها مبدأً رئيسياً من مبادئ القانون الدولي».

بدورها، دعت وزارة الخارجية الإسبانية إلى التهدئة، وإلى «أن تكون جميع الإجراءات متوافقة مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة»، مؤكدة استعدادها «للقيام بدور الوسيط للمساعدة في إيجاد حل سلمي وتفاوضي للأزمة الحالية».

وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، عن قلقه إزاء التصعيد في فنزويلا، مضيفاً: «العملية العسكرية الأمريكية في فنزويلا قد يكون لها تداعيات مقلقة على المنطقة وتشكل سابقة خطيرة».

وأدانت الخارجية الصينية القصف الأمريكي لفنزويلا، موضحة: «نشعر بصدمة بالغة من الضربة الأمريكية في فنزويلا، وندين ذلك بشدة، وأعمال الهيمنة التي تقوم بها واشنطن انتهاك صارخ للقانون الدولي».

وفي السياق، دعت جنوب أفريقيا مجلس الأمن الدولي للاجتماع بعد العمل العسكري الأميري الأحادي في فنزويلا. ودد الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، السبت، بالهجوم العسكري الأميري على فنزويلا واعتقال رئيسها قائلا: «إن تفجيرات الأراضي الفنزويلية واعتقال رئيسها تجاوزا خطأ غير مقبول». وتابع: «تمثل هذه الأعمال انتهاكا صارخا لسيادة فنزويلا، وسابقة خطيرة أخرى للمجتمع الدولي بأسره. إن مهاجمة الدول، في انتهاك سافر للقانون الدولي، هي الخطوة الأولى نحو عالم يسوده العنف والفوضى وعدم الاستقرار، حيث يسود قانون الأقوى على التعددية».



فلتتحد، ففي وحدة الشعب سجد القوة للمقاومة والانتصار».

وسارعت روسيا وكوبا وإيران، الدول الحليفة لفرنزولا، إلى التنديد بالضربات. ومطالب طهران مجلس الأمن الدولي بالتدخل لوقف «العوان على القانوني».

الحكومة الكولومبية من جهتها أعربت عن قلقها من التصعيد العسكري في المنطقة، ورفضها أي عمل عسكري أحادي من شأنه أن يهدد أمن المدنيين.

ومالبت روسيا بتوضيح «فوري» للملابسات عملية الإلقاء القبض على مادورو. وقالت وزارة القربى الروسية، التي «تسهر بقليل بالغ حيال التقارير البتة» تفيد بأن الرئيس الفنزويلي نيكولاس

الكوكاين إلى الولايات المتحدة من خلال عصابة «كارتل لوس سوليس». ولطالما نفى مادورو ارتكاب هذه التهم. وكتبت وزيرة العدل الأمريكية بام بوندي في منشور على منصة «إكس» بشأن مادورو وزوجته «سيواجهان قريبا غضب العدالة الأمريكية على الأراضي الأمريكية وفي المحاكم الأمريكية».

وقالت دلسي رودريغيز، التي قد تتولى زمام الأمور، إنها لا تعلم مكان مادورو أو زوجته، كما طالبت بإثباتات على أنهمما على قيد الحياة.

وعند وزير الدفاع الفنزويلي فلاديمير بادرينو بالهجوم، وقال في مقطع مصور: «اليوم نشد قبضتنا دفاعاً عما هو لنا.

يمزج من التفاصيل في مؤتمر صحفي قريب.

وقال مسؤول أمريكي لرويتز إن اعتقال مادورو تم على يد قوات النخبة الخاصة، بما في ذلك قوة دلتا التابعة للجيش الأمريكي. وقال السناتور الجمهوري مايك لي إن وزير الخارجية ماركو روبيو أبلغه بأن مادورو سيُحاكم بتهمة جنائية في الولايات المتحدة، وإنه لا يتوقع اتخاذ أي إجراءات أخرى داخل فنزويلا.

ووجهت إلى مادورو لائحة اتهام في محكمة اتحادية أمريكية عام ٢٠٢٠ بتهمة تتعلق بالإرهاب والمخدرات وتهتم أخرى، لإدراجه ما وصفه المدعون العامون بمخطط لتهريب أطنان من

«دولة مخدرات» وتزوير انتخابات عام ٢٠٢٤.

ونفى مادورو (٦٣ عاماً)، الذي اختاره الرئيس الراحل هوجو تشافيز لخلافته عام ٢٠١٣، هذه الادعاءات، وقال إن واشنطن تريد السيطرة على احتياطي النفط الفنزويلي، وهو الأكبر في العالم.

وهو يتنحى حتى الآن ما إذا كانت الولايات المتحدة ستراجع وتترك شخصيات بارزة في الحزب الحاكم بفنزويلا مثل نائبه الرئيس ديلسي رودريغيز ملء الفراغ، أم أنهم ستمارس مزيداً من الضغوط للإطاحة بـ «أبها أيضاً».

وقال ترامب إن العملية نُفذت «بالتنسيق مع قوات إنفاذ القانون الأمريكية»، و«وعد

الرؤية - غرفة الأخبار

في الساعات الأولى من صباح السبت، وجهت أمريكا ضربات عسكرية ضد فنزويلا استهدفت عدة مناطق في العاصمة كاراكاس، وانتهت باختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو الذي حكم البلاد لفترة طويلة، وكذلك زوجته. وتعد هذه العملية أكثر تدخل بشكل مباشر تُقدم عليه واشنطن في أمريكا اللاتينية منذ غزو بنما عام ١٩٨٩.

ولأمريكا تاريخ طويل من فرض الوصاية على دول أمريكا اللاتينية وذلك منذ مطلع القرن الـ١٩، استناداً إلى ما أسمته «مبدأ مونرو» واتخذته ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة التي طالما اعتبرتها واشنطن «فناءها الخلفي» مبررة سلوكها بذرائع متعددة، من بينها حماية المصالح الأمريكية ومنع التهديدات المحتملة للأمن القومي والحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

وعقب انتهاء العملية، نشر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على صفحته الشخصية بمنصة «تروث سوشال»، نبأ اختطاف الرئيس الفنزويلي وزوجته، ونقلهما إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مؤتمر صحفي، قال ترامب: «وفقاً لتوجيهاتي قامت القوات المسلحة اليوم بإجراء عملية عسكرية استثنائية في فنزويلا، وتم اعتقال مادورو في عتمة الليل برفقة عقيلته وكلاهما سيواجه الدلائل الأميركية، وسنقوم بإدارة فنزويلا، ونحن نريد عملية انتقالية آمنة وعادلة في فنزويلا ونريد السلام والحرية والعدالة للشعب الفنزويلي، ومستعدون لشن هجوم آخر وأكبر حجماً لو تطلب الأمر»، وقبل الغارات التي وقعت خلال الأيام، وجهت واشنطن اتهامات لمادورو بإدارة



الجديدة كلياً
EADO PLUS
بريميوم

تفوق توقعاتك



١,٥ لتر بنزين حقن مباشر، | ناقل حركة ثنائي
١٠٣ حصان | التعشيق ٧ سرعات

ضمان المصنّع - ٦ سنوات / ٢٥٠,٠٠٠ كلم* تطبيق الشروط والأحكام.



صور المركبة المعروضة بغرض التوضيح فقط



متوفرة فقط باللون البيج
وخامة تنجيد مقاعد من القماش

قد تختلف المواصفات من طراز لآخر. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة معرض سيارات شانجان.

٨٠٠٠٥٠٨٠٠
٩٦٦٢٨٩٠٩
changanoman
www.changanoman.com

صالات العرض:
القرم ٩٤٦٤١٠٠، الموالح ٩٧٨٨٨١٨٠، نزوى ٩٦٦٢٨٩٤٠
صحار ٩٥٣٥١٢٠٠، صلالة ٩٦٦٢٩٠٥٠، عبري ٩٦٦٢٨٩٣٠
بركاء ٩٦٦٢٩٠١٠، صور ٩٦٦٢٨٩٢٠

الخليج العربي للسيارات
والمعدات ش.م.م